الترامبية ٢

ممدوح حبشي

كراسات التحالف

٢٥

الترامبية ٢

ممدوح حبشي

34 شارع يحيى إبراهيم
محمد مظهر- الزمالك -
القاهرة
ت/ 01004716680

الكتاب: الترامبية 2
المؤلف: ممدوح حبشي
الغلاف: الحبشي
رقم الإيداع: 2026/11936
الترقيم الدولي: 978-663-8303-19-8

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة كانت – إلكترونية أو ميكانيكية – أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو الناشر.

No part of this book may be published, or its material stored in a retrieval manner, or transmitted in any form or by any means – electronic, mechanical – photocopying, recording, or otherwise, except with the written consent of the author or publisher.

الطبعة الأولى
First Edition

تصدر كراسة التحالف رقم **٢٥** "الترامبية ٢" بعد بدء العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، الأمر الذي رفع درجة الاستقطاب في العالم أجمع إلى مستويات غير مسبوقة، ما بين من يدين ومن يدعم الخرق الصريح للقانون الدولي. إنها مرحلة جديدة في الطريق الطويل لتحلل وانهيار الرأسمالية العالمية تطرح علينا مجموعة من الأسئلة الجديدة لنفهم ما يجري حولنا... لنفهم ترامب وما يمثله... لنفهم أن الترامبية ليست في شخص ترامب ذاته، برغم كل ما يشوب هذه الشخصية من صفات ذميمة، بل هي انعكاس صريح لآخر مراحل الأزمة... أسئلة مثل:

- ماذا تعني الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية؟
- ما هي الإمبريالية؟ وما الفرق بين امبريالية القرن التاسع عشر وامبريالية القرن العشرين واليوم؟
- ما الجديد في الصراعات الجيوسياسية اليوم؟
- وكيف تحافظ امبريالية اليوم على الهيمنة؟

منذ أن سيطر نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم، لاسيما الصناعي منه، في القرن الثامن عشر، اتخذ الصراع الطبقي أشكالاً مختلفة أملتها الظروف التاريخية لكل منطقة ودرجة تطورها وعوامل أخرى متعددة. في تطوره المستمر مر نمط الإنتاج الرأسمالي بمراحل مختلفة متعاقبة، لا نقوى على تناولها كلها في كراستنا هذه، فقد تحتاج إلى أكثر، لكننا سنحاول أن نتناول محطاته الرئيسية لتساعدنا على فهم محطته الأخيرة "الترامبية"... ولكي نبدأ من الآخر، أي لكي نعرف ما الجديد الذي أتت به الترامبية، أو ما أود تسميته المحطة الأخيرة، نبدأ بقراءة ما بين السطور في آخر وثيقة رسمية تكشف فيها امبريالية الولايات المتحدة عن توجهاتها الجديدة.

استراتيجية ترامب الدفاعية[1] من واقع التصريحات الأمريكية

وقع وزير الدفاع الأمريكي بيت هيجسيث "استراتيجية الدفاع الوطني" لإدارة ترامب في ٢٣ يناير ٢٠٢٦. وتُشكل هذه الاستراتيجية الأساس العسكري السياسي لاستراتيجية ترامب الأمنية. ويلاحظ الخبير العسكري الروسي ديمتري ترينين أن اللافت في كلا النصين هو "لهجتهما الصريحة، التي تكاد تكون ساخرة. فقد اختفت إلى حد كبير النزعة الأخلاقية المعتادة". وبذلك، يؤكد أن الولايات المتحدة وروسيا تتصرفان الآن على مستوى جيوسياسي بحت وعلى نحو متقارب. وتُعد استراتيجية البنتاجون الجديدة "قطيعة صريحة مع الفلسفة التي وجهت السياسة الأمريكية لعقود. ويتم رفض الحديث عن "نظام عالمي قائم على القواعد" والليبرالية التبشيرية لـ "بناء الدولة" من خلال تغيير الأنظمة " regime change".

تؤكد استراتيجية الأمن على ما يلي: "لطالما فشلت حكومة الولايات المتحدة - بل ورفضت - وضع مصالح الأمريكيين في المقام الأول. لقد أهدرت الإدارات السابقة مزايانا العسكرية وأرواح شعبنا ونواياه الحسنة وموارده على مشاريع بناء دول ضخمة ووعود جوفاء بالحفاظ على أوهام مثل النظام الدولي القائم على القواعد The rules-based international system". وتضيف أن هذا قد قوّض قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب و"روح المحارب لدى جنودنا". حتى أن وصف رئيس الوزراء الكندي مارك كارني، في كلمته في دافوس، "النظام الدولي القائم على القواعد" بأنه سردية زائفة.

[1] Erhard Crome, Trumps Verteidigungsstrategie

وتابع هيجسيث قائلًا: "*أمريكا أولًا*" تعني أن الولايات المتحدة تمتلك "*أقوى جيش في العالم وأكثره فتكًا وكفاءة*". ولن "*تنشغل الوزارة بعد الآن بالتدخلات العسكرية والحروب التي لا تنتهي وتغيير الأنظمة وبناء الدول*". بل ستتبنى "*سياسة سلام حقيقي من خلال القوة*". وهذا يعني "*ليس الانعزالية*"، بل "*نهجًا مركّزًا واستراتيجيًا حقيقيًا تجاه التهديدات التي تواجه أمتنا وكيفية مواجهتها على النحو الأمثل*". ويستند هذا النهج "*إلى واقعية عملية ومرنة تنظر إلى العالم برؤية واضحة، وهو أمر ضروري لحماية المصالح الأمريكية*". والهدف هو حماية "*مصالحنا في نصف الكرة الغربي*"، وردع "*الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالقوة، لا بالمواجهة*"، وتعزيز "*تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء حول العالم*". وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز القاعدة الصناعية للدفاع الأمريكي. وسيُستعاد السلام من خلال القوة الأمريكية.

لا يعني هذا التخلي عن ادعاء الريادة العالمية، بل يعني التمسك بها دون الاكتفاء بالخطابات الجوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. يعترف ترامب بتعدد الأقطاب، لكن بشرط هيمنة الولايات المتحدة: "*التعايش، ولكن بشروط أمريكية*". ينصب التركيز الأساسي لاستراتيجية الدفاع الأمريكية مبدئيًا على نصف الكرة الغربي، لتأمين حدود الولايات المتحدة وممراتها البحرية وحماية مجالها الجوي من خلال "*قبة ذهبية لأمريكا*". وفي الوقت نفسه، من الضروري "*الحفاظ على رادع نووي قوي وحديث قادر على مواجهة التهديدات الاستراتيجية لبلادنا*". يؤكد هذا على المشكلة التي تُؤرقنا منذ سبعينيات القرن الماضي: أولئك الذين يسعون لبناء نظام دفاع صاروخي متين، يُمكنهم بسهولة أكبر من تطوير أنظمة هجوم نووي. وقد حددت معاهدة "ستارت الجديدة"[2]، الموقعة عام ٢٠١٠، عدد الرؤوس

[2] معاهدة "نيو ستارت" (New START) النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، وهي اتفاقية رئيسية لضبط الأسلحة النووية بين القوتين. فرضت قيوداً على الترسانات الاستراتيجية (١٥٥٠ رأساً نووياً لكل طرف)، وشملت آليات تفتيش وتبادل بيانات، لتعزيز الاستقرار الاستنتاجي والشفافية.

الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة وانتهت صلاحيتها في ٥ فبراير ٢٠٢٦ الماضي. بذلك، يلوح في الأفق سباق تسلح نووي جديد.

في نصف الكرة الغربي، يجب السعي وراء مصالح أمريكا بنشاط ودون قيود. ستضمن الولايات المتحدة وصول جيشها واقتصادها إلى مناطق رئيسية، لا سيما قناة بنما وخليج أمريكا وجرينلاند. وهنا، يبدو الجيش مفتاحًا أمام الاقتصاد الأمريكي. ستعمل الولايات المتحدة بحسن نية مع جيرانها، من كندا إلى شركائها في أمريكا الوسطى والجنوبية، لكنها ستضمن احترامهم لمصالحها المشتركة وقيامهم بدورهم في الدفاع عنها. وإذا لم يفعلوا، فستكون الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراءات حاسمة وموجهة لتعزيز مصالحها بشكل ملموس. هذا ما أضافه ترامب إلى مبدأ مونرو[3]، والجيش الأمريكي على أهبة الاستعداد لتنفيذه بسرعة وقوة ودقة. هذا ما شهده العالم في عملية فنزويلا[4]. كما يجب ردع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالقوة، لا بالمواجهة. مع ذلك، كان من المهم *"التفاوض من موقع قوة"*.

في الشرق الأوسط، ستسعى الولايات المتحدة جاهدةً لتحقيق منطقة أكثر سلامًا وازدهارًا. هذا التحول *"لن يتحقق إلا من خلال أولئك الذين لديهم مصلحة أكبر في مستقبل المنطقة - حلفائنا وشركائنا في المنطقة نفسها"*. دور الولايات المتحدة هو *"دعمهم في هذه الجهود"*. وهنا، كانت إسرائيل

[3] مبدأ مونرو (١٨٢٣) هو ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية أعلنها الرئيس جيمس مونرو، تمنع الدول الأوروبية من الاستعمار أو التدخل في شؤون دول الأمريكتين (النصف الغربي) معتبرة أي تدخل عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، مقابل عدم تدخل أمريكا في صراعات أوروبا.

[4] في صباح يوم ٣ يناير ٢٠٢٦، نفّذ الطيران الحربي الأمريكي غارات جوية على العاصمة الفنزويلية كراكاس، ترافقت مع انفجارات سُمعت في عدة مناطق من المدينة. أطلقت الإدارة الأمريكية على العملية الاسم الرمزي "عملية العزم المطلق"، سقط في هذه الهجمات نحو ٨٢ قتيلاً، بينهم مدنيون، كما وجرى خلال العملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته واقتيادهما إلى سجن في الولايات المتحدة .

"*حليفًا مثاليًا*". كما أتاح التعاون "*فرصًا كبيرة*" للولايات المتحدة. لطالما أظهرت إسرائيل "*استعدادها وقدرتها على الدفاع عن نفسها بدعم حاسم ولكنه محدود من الولايات المتحدة*". الآن، أمام الولايات المتحدة فرصة "*لتعزيزها أكثر حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها والنهوض بمصالحنا المشتركة" من أجل "ترسيخ السلام في الشرق الأوسط*". لقد قررنا أيضًا تحقيق "*السلام من خلال القوة*" عبر وكلاء إقليميين - مع إسرائيل كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط.

لم يتم اختيار إسرائيل تحديدًا من قبيل الصدفة. تنص الوثيقة على أنه ينبغي على "*الحلفاء والشركاء*" من الآن فصاعدًا "*تحمل المسؤولية الأساسية عن دفاعهم في أوروبا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، مع تلقي دعم حاسم ولكنه محدود من القوات الأمريكية*". وينبغي تسهيل "*قدر الإمكان*" عليهم "*لتحمل حصة أكبر من عبء دفاعنا الجماعي*". وتضيف الوثيقة أن الحلفاء والشركاء قد فشلوا في الاستثمار بشكل كافٍ في دفاعهم على مدى العقود الماضية، مكتفين بدلاً من ذلك "*بالاعتماد على الولايات المتحدة في حمايتهم*".

ستظل روسيا "*تهديدًا مستمرًا ولكن يمكن لأعضاء الناتو[5] NATO الشرقيين السيطرة عليه في المستقبل المنظور*". فعلى الرغم من معاناتها من صعوبات ديموغرافية واقتصادية، "*تُظهر حربها المستمرة في أوكرانيا أنها لا تزال تمتلك احتياطيات عسكرية وصناعية ضخمة. كما أظهرت روسيا عزمها الوطني على خوض حرب طويلة الأمد في جوارها القريب. علاوة على ذلك، تمتلك روسيا [...] أكبر ترسانة نووية في العالم، والتي تواصل تحديثها وتنويعها، فضلًا عن قدرات تحت الماء والفضاء*

[5] حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو تحالف عسكري دولي تأسس عام ١٩٤٩ للدفاع المشترك ومقره بروكسل. يضم حالياً ٣٢ دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية، ويهدف إلى حماية أمن وحرية الأعضاء سياسياً وعسكرياً، ويعمل وفق مبدأ أن أي هجوم على عضو واحد يعتبر هجوماً على الجميع.

والفضاء الإلكتروني التي يمكنها استخدامها ضد الولايات المتحدة." الجيش الأمريكي مستعد للدفاع عن نفسه ضد التهديدات الروسية للأراضي الأمريكية. مع ذلك، فإن موسكو *"ليست في وضع يسمح لها بالهيمنة على أوروبا. فحلف الناتو الأوروبي يتفوق على روسيا بكثير من حيث الناتج الاقتصادي، وعدد السكان، وبالتالي القوة العسكرية الكامنة"*. ورغم أهمية أوروبا، إلا أن حصتها من القوة الاقتصادية العالمية *"أصغر حجماً، وما زالت تتراجع"*. ونتيجة لذلك، ستواصل الولايات المتحدة انخراطها في أوروبا، *"لكنها ستعطي الأولوية للدفاع عن الوطن الأمريكي وردع الصين"*. ....إن المفوضية الأوروبية والحكومة الألمانية تنشران أخباراً كاذبة عندما تزعمان أن الروس سيتواجدون في برلين غداً وعلى ساحل المحيط الأطلسي بعد غد. وستثبت واشنطن خطأهما.

في مؤتمر ميونخ للأمن[6] ٢٠٢٦ روّج وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو لإعادة الاستعمار كاستراتيجية إمبريالية لمجموعة من القادة الأوروبيين الذين كانوا متشككين في البداية مؤخراً. وقد استخدم لغة مختلفة، لكن اقتراحه كان واضحاً ومباشراً قدر الإمكان. كانت حجته أن *"الحضارة الغربية"* المجيدة قد عانت في السنوات الأخيرة من انتكاسة بسبب صعود الشيوعية والحركات المناهضة للاستعمار التي دعمتها؛ وكان لا بد من عكس هذه الانتكاسة. وهذا يعني بوضوح التراجع عن مكاسب النضالات المناهضة للاستعمار، أي إعادة استعمار العالم. باختصار، يعتمد إحياء مجد "الحضارة الغربية"، وفقًا لروبيو، على إعادة استعمار العالم. من الصعب تصور دعوة أكثر مباشرة لإخضاع الجنوب العالمي للسيطرة الإمبريالية.

[6] مؤتمر ميونخ للأمن ٢٠٢٦ عُقد مؤتمر ميونخ للأمن الثاني والستون (MSC) في الفترة من ١٣ إلى ١٥فبراير ٢٠٢٦، في فندق Bayerischer Hof بمدينة ميونخ. وبصفته منتدىً رائداً في مجال السياسة الأمنية الدولية، ساهم مؤتمر ميونخ للأمن ٢٠٢٦ مجدداً في إثراء النقاشات رفيعة المستوى حول التحديات العالمية الحاسمة في عصرنا.

وبحسب ما شاهدناه على شاشات التلفزيون، أثبتت حجة روبيو إقناعها للقادة الأوروبيين الذين كانوا متشككين في البداية، والذين منحوا كلمته هذه قدراً عظيماً من التصفيق الحار واقفين. ليس من المستغرب
أنه لم تكن هناك معارضة كبيرة من أوروبا، باستثناء إسبانيا، للفظائع الأمريكية الإسرائيلية الأخيرة التي ارتكبت بحق إيران. يبدو إذن أننا على أعتاب مشاهدة حملة منسقة من جميع الدول الإمبريالية لعكس مكاسب إنهاء الاستعمار.

ماذا تعني الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية؟

الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية تعني أن الخلل أو التناقضات التي تصيب النظام الرأسمالي ليست مجرد أزمة عابرة (مثل ركود مؤقت أو أزمة مالية محددة)، بل هي أزمة عميقة متجذّرة في بنية النظام نفسه وآلياته الأساسية. بعبارة أبسط، ليست مشكلة طارئة يمكن حلها بإجراء إصلاح محدود، بل نتيجة طبيعية لطريقة عمل الرأسمالية ذاتها. ذلك هو الفرق بين المشكلة والأزمة. فالمشكلة يمكن حلها في إطار نفس النظام system أما الأزمة فهي أزمة النظام نفسه، أي ما لا يمكن حله بنفس قواعد النظام.

أولاً: ماذا يعني "هيكلي"؟

كلمة "هيكلي" تعني أن السبب كامن في التركيب الداخلي للنظام ;طريقة الإنتاج، علاقة العمل برأس المال، آلية الربح، النظام المالي السوق العالمية وما إلى ذلك .أي أن الخلل ليس في سوء إدارة أو سياسة خاطئة، بل في القواعد التي يقوم عليها النظام .التناقض الجوهري في الرأسمالية هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، بينما الإنتاج نفسه اجتماعي يتم عبر ملايين العمال عالمياً .أي أن الإنتاج اجتماعي بينما الاستحواذ على الثروة خاص وهنا يظهر جوهر الأزمة الهيكلية .فكلما تطورت الرأسمالية وزادت عالمية الإنتاج، أصبح التناقض أكثر حدة.

ثانياً: الجذور النظرية للمفهوم

يرتبط هذا المفهوم خصوصاً بتحليل كارل ماركس في كتابه رأس المال، حيث رأى أن الرأسمالية تحمل تناقضات داخلية أهمها ميل معدل الربح إلى الانخفاض، نتيجة المنافسة والضغط المستمر لاستغلال قوة العمل لزيادة فائض القيمة، الأمر الذي يؤدي إلى نضوب القوى الشرائية في السوق، مع الميل الدائم إلى تثوير Revolutionizing وسائل الإنتاج عن طريق التطور التكنولوجي المستمر، فيزيد الضغط على القوة العاملة البشرية. تؤدي هذه الدورة إلى تراكمات في المخزون أو أزمات فائض الإنتاج، أي إلى كساد. أي أن هذه التناقضات تؤدي دورياً إلى أزمات، لكنها مع تطور الرأسمالية قد تتحول إلى أزمة بنيوية ممتدة. فتوجه الانتاج في الرأسمالية لم يكن في يوم من الإيام موجهاً إلى احتياجات المجتمع بل دائماً إلى السوق، والفرق بينهما عظيم.

ثالثاً: الفرق بين الأزمة الدورية والأزمة الهيكلية

الأزمة الحالية ليست أزمة مالية، ولا هي مجموع الأزمات المتراكمة لنظام، ولكنها أزمة الرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات، التي تتعرض سيطرتها العليا المنفردة للمساءلة مرة أخرى من جانب الطبقات العاملة بصفة عامة، ومن جانب شعوب وأمم التخوم المسودة حتى لو كانت بازغة ظاهرياً.

الأزمة الهيكلية هي التي تزلزل أركان النظام الرأسمالي وجودياً. هي عبارة عن خلل عميق طويل المدى يتطلب تغييرات جذرية يعبر عن مرحلة تاريخية كاملة. أما الأزمات الدورية فهي مشكلة ركود أو كساد مؤقت يمكن تجاوزه بإصلاحات تزيد أو تقل حسب الحالة. لذلك فالأزمة الهيكلية تجب - في حقبتها الطويلة نسبياً - عدداً من الأزمات الدورية.

أزمة ١٨٧٣ وبداية الكساد الطويل١٨٧٣ ـ ١٨٩٦

في مايو ١٨٧٣ انهارت بورصة فيينا، ثم امتدت الأزمة بسرعة إلى ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا. وفي سبتمبر ١٨٧٣ انهارت بنوك وشركات سكك الحديد في الولايات المتحدة وحدث ذعر مالي كبير.

كانت الأزمة ناتجة عن فائض الإنتاج الصناعي مقارنة بقدرة السوق على الاستيعاب. وانخفاض معدل الربح نتيجة ارتفاع تركيب رأس المال الثابت والمضاربة المالية والائتمان المفرط وتشبع الأسواق الأوروبية بعد الثورة الصناعية الثانية.

تلخصت نتائج هذه الأزمة في فترة طويلة من الانكماش وانخفاض الأسعار حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. وإفلاس آلاف الشركات وارتفاع البطالة. وتركز رأس المال وظهور الاحتكارات. وصف لينين هذه المرحلة لاحقاً بأنها المرحلة التي قادت إلى الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية.

التحول إلى الإمبريالية ١٨٨٠ ـ ١٩١٤

في نهاية القرن التاسع عشر ظهرت خصائص جديدة للنظام الرأسمالي كنتيجة مباشرة للأزمة. فاندمج الرأسمال الصناعي والمصرفي ليظهر في ثوب جديد: "الرأسمال المالي"، فأصبح التصدير لرأس المال بدلاً من تصدير السلع وتوسع الاستعمار في سباق محموم بين الدول الاستعمارية لتسيطر على ما تبقى من العالم للسيطرة على الأسواق والمواد الخام. اِشتد التنافس بين القوى الصناعية الكبرى بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان. هذا التنافس الاستعماري قاد مباشرة إلى الصدام العسكري العالمي.

في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (١٩١٦) يقدم فلاديمير لينين - وغيره من مفكري هذا العصر - تحليلاً شاملاً للإمبريالية وعلاقتها بالرأسمالية. يرى لينين أن الإمبريالية هي المرحلة العليا من تطور الرأسمالية، حيث تتحول الرأسمالية من نظام تنافسي إلى نظام احتكاري حيث يتركز الإنتاج في عدد قليل من الشركات الكبيرة التي تسيطر على السوق. وتندمج البنوك مع الصناعة لتكوين رأس مال مالي قوي. وتقسم الشركات الاحتكارية العالم إلى مناطق نفوذ أو مستعمرات، فتزيد بالتالي التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي إلى الحروب والصراعات بين الدول الرأسمالية حول تلك الغنائم.

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨

كانت هذه الحرب صراعاً بين الإمبراطوريات الصناعية على إعادة تقسيم العالم. وكانت نتيجتها المباشرة انهيار إمبراطوريات الكبرى التي مازالت قائمة منذ نهايات العصور الوسطى؛ الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية وامبراطورية النمسا والمجر. كذلك صعدت الولايات المتحدة كقوة مالية عالمية أما أهم تلك النتائج فكانت الثورة الروسية عام ١٩١٧ التي أخرجت روسيا من النظام الرأسمالي العالمي. لكن الحرب لم تحل التناقضات الاقتصادية بل أجلتها فقط.

الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩

انفجرت الأزمة في بورصة وول ستريت[7] في أكتوبر ١٩٢٩ ثم تحولت إلى أزمة عالمية أو ما سمي فيما بعد بالكساد الكبير. انهارت البنوك

[7] شهدت بورصة وول ستريت في أكتوبر ١٩٢٩، وتحديداً يومي "الخميس الأسود" ٢٤ أكتوبر و"الثلاثاء الأسود" ٢٩ أكتوبر، انهياراً تاريخياً هو الأشد في تاريخ الولايات المتحدة. أدى البيع المذعور لـ ١٦ مليون سهم في يوم واحد إلى تبخر ١٤ مليار دولار، مسبباً إفلاس ملايين المستثمرين وآلاف البنوك، وهو ما فجّر "الكساد الكبير".

والشركات، ارتفعت معدلات البطالة (أكثر من ٢٥٪ في الولايات المتحدة)، انهارت التجارة العالمية بنحو ٦٠٪ وأفلس ملايين المزارعين والشركات.

كانت أسباب هذه الأزمة البنيوية كما أسلفنا هي فائض الانتاج الصناعي وضعف القدرة الشرائية للجماهير وسيطرة القطاع المالي على الاقتصاد على حساب القطاع الإنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى المضاربات فتنتفخ الفقاعة المالية، أي الفرق بين قيمة العملات في الأسواق وقيمة ما يقابلها من سلع وخدمات، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى عدم توازن النظام النقدي الدولي، كما إنه كان نتيجة لها.

أدت هذه الأزمة الاقتصادية الكبرى إلى صعود الفاشية التي مهدت الطريق إلى الحرب العالمية الثانية. فبعد انهيار النظام الاقتصادي في كل المراكز الصناعية الكبرى كنتيجة مباشرة لسياسات الليبرالية المطلقة للسوق، لم يعد أمام تلك البلاد الرأسمالية سوى اللجوء إلى "الدولة" لكي تتدخل لاستعادة حركة الاقتصاد من جديد. فلجأت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الكينزية[8] بينما صعدت الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا وانضمت اليهما اليابان بحكمها القيصري المطلق. بينيتو موسوليني في إيطاليا وأدولف هتلر في ألمانيا والإمبراطور هيروهيتو في اليابان. مثل هذان الخياران (الفاشية والكينزية) تدخل الدولة الممكن الوحيد في إطار النظام الرأسمالي، حيث كان - ولازال - الخيار الآخر الممكن والوحيد لتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد هو الاشتراكية. اعتمدت هذه

[8] النظرية الكينزية هي مدرسة اقتصادية أسسها جون مينارد كينز في ثلاثينيات القرن العشرين، تدعو إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد عبر زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي، خاصة أثناء الركود والكساد. تركز النظرية على المدى القصير، مؤكدة أن الأسواق لا تصحح نفسها دائمًا، وأن الطلب هو المحرك الرئيسي للنمو والتوظيف.

الأنظمة على التوسع العسكري لحل أزمة الاقتصاد عبر إعادة تقسيم الأسواق والموارد. أي أن الصدام العسكري كان مبرمجاً.

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥

هي المرحلة الثانية من الصراع الإمبريالي العالمي. دمار واسع للبنية الصناعية في أوروبا واليابان وانتقال مركز النظام الرأسمالي إلى الولايات المتحدة وتأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، نظام بريتون وودز[9] وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأخيراً وليس آخراً الأمم المتحدة[10]. كما أدت إلى موجة تحرر وطني في المستعمرات بين شعوب ما كان يسمى آنذاك العالم الثالث. لتبدأ الإنسانية مرحله جديدة في صراعها مع الإمبريالية.

ولأن الحرب العالمية الثانية كانت حدثاً جللاً، لذا فقد اعتبرت الفترة ما بين ١٨٧٣ وحتى ١٩٤٥ مرحلة أزمة طويلة للنظام الرأسمالي العالمي انتهت بإعادة هيكلته بعد هذه الحرب. وقف العالم على اعتاب نظام عالمي جديد بعد السلسلة التاريخية: أزمة فائض الإنتاج الكبرى ← أزمة ١٨٧٣ تركز رأس المال وظهور الاحتكارات ← مرحلة الإمبريالية صراع القوى

[9] نظام بريتون وودز (1944) هو اتفاقية دولية أرست قواعد النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في مدينة Bretton Woods في الولايات المتحدة، حيث ربطت عملات الدولار الأمريكي بالذهب (٣٥ $/أوقية)، وربطت باقي العملات بالدولار. أسس المؤتمر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز استقرار أسعار الصرف والتجارة، وانهار فعليًا عام ١٩٧١ بتعليق قابلية تحويل الدولار للذهب.

[10] مُنظمة حُكومية دَولية وواحدة من أكبر وأشهر المنظمات الدولية في القرن العشرين، تأسَّست عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدَّد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من تأسيسها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير جماعية فعَّالة لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بالإضافة لأن تكون مركزًا لتنسيق أعمال الدول في تحقيق هذه الغايات المشتركة.

الإمبريالية ← الحرب العالمية الأولى اختلال الاقتصاد العالمي بعد الحرب ← الكساد العظيم ١٩٢٩ صعود الفاشية والتنافس على إعادة تقسيم العالم ← الحرب العالمية الثانية...

حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية

هي العقود الثلاثة التي تلت الحرب ١٩٤٥ - ١٩٧٥. خرجت البشرية من هذه الحرب وقد هالها ما وصلت إليه البربرية نتيجة تطبيق السياسات "الليبرالية" في الاقتصاد. الليبرالية تعني أن السوق هو الذي يحدد السياسة. وأن هذه المعادلة هي المنوط بها تحقيق الرخاء والعدل أيضاً. لكن الواقع كان ولازال دائماً عكس ذلك. فلم تقود قوانين السوق الرأسمالية إلا إلى الأزمات الدورية والهيكلية فالحروب والدمار. لذلك توافقت الإنسانية بعيد نهاية الحرب على عمل كل ما من شأنه منع العودة إلى مثل هذه البربرية من جديد. فكان التوافق على "عكس" معادلة الليبرالية، أي جعل السياسة هي التي تحدد السوق.

كانت هناك ثلاثة نظم سياسية أساسية في عالم تلك اللحظة التاريخية؛ دولة الاشتراكية الديمقراطية أو الكينزية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، ودولة ما سمي بالاشتراكية الواقعية في الاتحاد السوفييتي ومن نحى نحوه في شرق أوروبا ثم النظم الوطنية حديثة التحرر من الاستعمار. فكانت معاهدات Bretton Woods التي كان عليها تحقيق تلك الأهداف... فأنشأت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ثم بعدهما الأمم المتحدة. استطاعت معاهدات بريتون وودز تقييد حركة رأس المال عالمياً إلى درجة جعلت من تلك العقود الثلاثة الأعلى نمواً وازدهاراً اقتصادياً على مدار تاريخ الإنسانية كله وشاملاً النظم السياسية الثلاثة سالفة الذكر. إلى أن بدأت مع نهايات تلك الحقبة بوادر الأزمة الهيكلية للرأسمالية للظهور من جديد.

إنهاء حقبة ما بعد الحرب من ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

بدأ ظهور أزمة النظام العميقة الثانية في عام ١٩٧١، مع تخلي الولايات المتحدة في عهد الرئيس نيكسون عن قاعدة الذهب لتحويل الدولار، التي كانت أحد أهم بنود معاهدات Bretton Woods، أي بعد قرن كامل تقريباً من بداية الأزمة الهيكلية الأولى ١٨٧٣. فهبطت معدلات الأرباح والاستثمار والنمو ولم تعد أبداً لقيمتها في السنوات ١٩٤٥- ١٩٧٥. امتازت هذه المرحلة بتغير أساسي داخل المعسكر الغربي، أي الإمبريالي تاريخياً. فبعد أن مثلت لحظة انتهاء الحرب العالمية الثانية الهيمنة الكاسحة لاقتصاد الولايات المتحدة، حيث أدت الحرب إلى تدمير شبه كامل لاقتصادات كل الحلفاء، فأدت بالضرورة إلى هيمنتها السياسية، شهدت نهاية هذه الحقبة صعوداً قوياً لاقتصادات ألمانيا واليابان ـ الدولتان اللتان منعتا من التسلح بعد الهزيمة في الحرب ـ كذلك هبوطاً نسبياً ملحوظاً في إداء الاقتصاد الأمريكي. لم يعد اقتصاد الولايات المتحدة قادراً على المنافسة على الصعيد العالمي إلا عن طريق الحفاظ على قوة الطلب على الدولار الأمريكي كعملة التبادل التجاري الوحيدة في العالم ـ وبدون الغطاء الذهبي حسب بنود المعاهدة.

لقد فرضت الطبقات الحاكمة بعناد هذا النموذج للسيطرة الكاملة لرأس المال طوال سنوات الأزمة الطويلة وحتى عام ١٩٤٥. وكان الانتصار الثلاثي للديمقراطية، والاشتراكية، وحركة تحرير الشعوب، هو وحده الذي سمح باستبدال التعايش الصدامي للأنظمة الثلاثة المقننة ـ دولة الرفاه للاشتراكية الديمقراطية في الغرب والاشتراكية كما هي في الواقع في الشرق والوطنية الشعبية في الجنوب ـ بالنموذج الرأسمالي القح. لكن

انقطاع أنفاس هذه الأنظمة الثلاث، ثم انهيارها، سمح بعودة السيطرة الكاملة لرأس المال النيولبرالي[11].

قمة رامبوييه

في نوفمبر ١٩٧٥ اجتمعت الدول الست التي كانت تكون الثالوث الإمبريالي في قصر رامبوييه قرب باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، اليابان). وضعت الإطار السياسي الذي قاد لاحقاً إلى العولمة النيوليبرالية. اِتفق في هذا المؤتمر على إنهاء العمل بمعاهدات بريتون وودز، أي إنهاء العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة للعملات، أي تعويمها وتركها للسوق، فانطلق رأس المال المالي يعيث فساداً وتدميراً في بلدان الجنوب العالمي، ليدق بذلك أجراس توديع مرحلة التنمية الاقتصادية للجميع ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥، وبداية عهد الليبرالية الجديدة.

عندما يتنافس طرفان اقتصادياً في سوق مشترك، لا مجال للمكسب إلا للطرف الأقوى، خصوصاً إذا كان مسيطراً على احتكارات الإمبريالية الخمسة سالفة الذكر. لذلك فعندما بدأت مجموعة دول الثالوث الإمبريالي تحرير رأس المال من قيود بريتون وودز عام ١٩٧٥، كانت العولمة الرأسمالية هي وسيلتها، لتتمكن من فرض كل سياساتها المشتركة على كافة بلدان الجنوب العالمي، الاقتصادية وغير الاقتصادية.

[11] النيوليبرالية هي أيديولوجية اقتصادية وسياسية متطرفة تدعو إلى السوق الحر، تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والخصخصة، بهدف تعظيم دور القطاع الخاص وزيادة كفاءته. يُنظر إليها كنسخة أقسى من الرأسمالية، تهدف لتحرير رأس المال، والحد من الإنفاق العام، وتقليل الضرائب، وقد هيمنت كسياسة عالمية منذ ثمانينيات القرن الماضي. ظهر مبدأ الرلية في الاقتصاد في القرن ١٩ وهو الذي أدى إلى الأزمة الهيكلية الكبيرة عام ١٨٧٣. وحين إعادة إحياء هذا المبدأ من جديد في اواخر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أطلق عليه الليبرالية الجديدة NEO Libralism لتمييزه عما كان في القرن ١٩ .

لم تكن عولمة رأس المال هذه في يوم من الأيام قضاءً لا مفر منه، كما ادعى الإعلام الإمبريالي أيامها (مارجريت تاتشر TINA[12])، بل كانت بقرار سياسي جماعي اتخذته مجموعة الثالوث. أنشئ نظام الجات GATT[13] الذي أصبح لاحقاً منظمة التجارة العالمية WTO[14]. لذلك أضحى الشعار الأهم لتدشين تلك المرحلة هو مقاومة الحمائية. حتى لا تستطيع بلدان الجنوب حماية صناعاتها الوليدة في معمعة المنافسة العالمية أمام دول الثالوث الصناعية الكبرى. فتخضع دول الجنوب وتقبل بالموقع المحدد لها في النظام العالمي الجديد، أي موقع التابع المورد لفائض القيمة لدول الثالوث عن يد وهي صاغرة.

اعتبرت مدرسة التبعية قمة رامبوييه محطة فارقة في تطور النظام الرأسمالي العالمي حيث كان يمر بأزمة هيكلية منذ نهاية الستينيات. فجاءت مخرجات قمة رامبوييه للخروج من الأزمة إطلاق سراح الرأسمال العالمي المحبوس في أطر الاقتصاد الصناعي الواقعي إلى براح الاقتصاد المالي المعولم.

[12] سياسية بريطانية، كانت رئيسة وزراء المملكة المتحدة للفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠، وزعيمة حزب المحافظين للفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، وهي أول امرأة تولّت رئاسة وزراء المملكة المتحدة وفترة حكمها في بلدها هي الأطول خلال القرن العشرين، وقد لازمها لقب «المرأة الحديدية» الذي عرفت به وتعد من أهم الشخصيات المؤثرة في تاريخ المملكة المتحدة ومن أشرس السياسيين في عملية إخضاع العالم لليبرالية الجديدة. ووسمت سياساتها بالتاتشرية. وبسبب السياسات التي اتبعتها مارغريت تاتشر خلال فترة حكمها كرئيسة للوزراء، ظهرت العديد من الجماعات التي أيدتها وعلى صعيد آخر وقف ضدها العديد من أحزاب المعارضة.

[13] نظام "الجات" (GATT) هو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، أُبرمت عام ١٩٤٧ كإطار دولي لتحرير التجارة العالمية، خفض الرسوم الجمركية، وإزالة القيود الكمية (نظام الحصص) بين الدول الأعضاء. هدفت إلى تعزيز الاقتصاد العالمي، وحل النزاعات التجارية، وتم استبدالها بـ منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥ لتشمل الخدمات والملكية الفكرية.

[14] هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تُعنى بالقواعد العالمية المنظمة للتجارة بين الدول، تأسست في ١ يناير١٩٩٥ ومقرها جنيف، خلفاً لاتفاقية "الجات". تهدف لضمان انسياب التجارة بحرية وسلاسة، وتضم أكثر من ١٦٤ دولة عضو، وتعمل كمنتدى للمفاوضات وتسوية النزاعات التجارية.

مرحلة الليبرالية "الجديدة" ١٩٩٠ وحتى الترامبية

رد رأس المال على التحدي كما في الأزمة السابقة، بسياسة ذات أبعاد ثلاثة؛ تركيز رأس المال ثم الأمولة ثم العولمة concentration, financialization and globalization. وهكذا أقام هياكل "المرحلة السعيدة" belle epoque الثانية (١٩٩٠- ٢٠٠٨) للعولمة المالية التي تسمح للمجموعات الاحتكارية بتحقيق الريع الاحتكاري والإمبريالي. واستمعنا للخطاب القديم عن الليبرالية مرة أخرى، فالسوق هو الذي يضمن الرواج والديمقراطية والسلام. وانضم اشتراكيو أوروبا كما في السابق لليبرالية الجديدة، التي أطلق عليها كلمة الجديدة لتمييزها عن ليبرالية القرن التاسع عشر التي قادت إلى أزمة ١٨٧٣. ومع ذلك فقد ارتبطت هذه "المرحلة السعيدة" الجديدة منذ بدايتها بالحرب، وهي حرب الشمال ضد الجنوب المعلنة منذ عام ١٩٩٠. وكما أدت العولمة المالية الأولى إلى انهيار ١٩٢٩، أدت نظيرتها الثانية إلى ٢٠٠٨. ونحن الآن على شفا لحظة حرجة من الزمان قد تكون الفاتحة لموجة جديدة من "الحروب والثورات"، خاصة والسلطات القائمة لا تفكر إلا في إعادة النظام إلى ما كان عليه قبل الانهيار المالي. والتشابه بين تطور هاتين الأزمتين الطويلتين للنظام الرأسمالي المتردي ملفت للنظر، ولكن هناك مع ذلك اختلافات لها أهمية سياسية.

أطلق المفكرون الأربعة رواد مدرسة التبعية، أريج "Giovanni Arrighi" *الإيطالي، وفرانك* "Andre Gunder Frank" *الألماني وفالرشتاين* "Immanuel Wallerstein" *الأمريكي، وسمير* أمين المصري، على الفترة التي أدت إلى الصراع العسكري الكبير الذي بدأ في

عام ١٩١٤، واستمر عبر سنوات سلام فرساي[15] ثم الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٥ اسم "حرب الثلاثين عاماً". ثلاثون عاماً كان فيها صراع القوى الإمبريالية فيما بينها. تغير هذا الوضع بعد انتهاء هذه المرحلة إلى ما أسماه سمير أمين "الإمبريالية الجماعية" (Collective Imperialism) للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان).

في هذه العولمة الإمبريالية الجديدة لا تسيطر المراكز عن طريق سيادة احتكارات الإنتاج الصناعي، كما كان الحال قبل الحرب، ولكن عن طريق وسائل أخرى والتي أسماها سمير أمين احتكارات الإمبريالية الخمسة (السيطرة على التكنولوجيا، والأسواق المالية، والموارد الطبيعية للكوكب، ووسائط المعلومات والاتصال، وأسلحة الدمار الشامل).ينطوي هذا النظام على الحرب الدائمة ضد الدول والشعوب المعارضة، أي الشمال العالمي ضد الجنوب العالمي .وهي الحرب التي بدأت منذ عام ١٩٩٠، بعملية السيطرة العسكرية على العالم من جانب الولايات المتحدة وحلفائها التابعين في حلف الأطلنطي، ليصبح العالم - بعد انهيار الاتحاد السوفييتي - أحادي القطب .إن الطبيعة المالية لهذا النظام، ترتبط بطبيعته الاحتكارية المؤكدة، فهي علاقة عضوية أساسية، وهذا ما يفسر تطوره إلى يومنا، أي إلى مرحلة الترامبية.

أزمة ٢٠٠٨

يرى سمير أمين أنها كانت تعبيراً عن أزمة بنيوية عميقة في الرأسمالية المعاصرة، وليس مجرد أزمة مالية عابرة. هي أزمة الرأسمالية في

[15] معاهدة فرساي للسلام في ٢٨ يونيو ١٩١٩ بقصر فرساي في فرنسا، لتكون النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى بين الحلفاء وألمانيا، ودخلت حيز التنفيذ في ١٠ يناير ١٩٢٠. استمرت مفاوضات المؤتمر ٦ أشهر بعد انتهاء القتال، وشملت تقسيم المستعمرات، فرض قيود عسكرية وتعويضات مالية على ألمانيا، وإنشاء عصبة الأمم.

مرحلتها الاحتكارية المعممة Generalized Monopoly Capitalism. أي أن الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات أصبح يهيمن عليه عدد محدود من الشركات العملاقة العابرة للقوميات التي تسيطر على الإنتاج والتكنولوجيا والتمويل والتجارة العالمية. وهذه الهيمنة تؤدي إلى تركّز ضخم للثروة والفائض الاقتصادي. كما إن هذه المرحلة من تطور الرأسمالية تعاني من نفس الأزمات بسبب فائض الانتاج، أي ضعف الطلب العالمي أمام القدرة الإنتاجية الهائلة. ويرجع ذلك إلى تراجع نصيب الأجور من الدخل العالمي واتساع اللامساواة وتركّز الفائض الاقتصادي في يد أقلية مالية. وهو نفس التحليل الكلاسيكي لأسباب الأزمة الهيكلية. كان رد فعل النظام الرأسمالي العالمي لتجاوز الركود عبر ما يسمى "التمويلية" أو الأمولة Financialization أي تحويل الاقتصاد من الإنتاج الحقيقي Real Economy إلى الاقتصاد المالي Financial أو الاقتصاد الافتراضي Virtual Economy عن طريق المضاربات في الأسواق المالية Financial Markets والديون. فأصبحت الأرباح تُنتج بشكل متزايد من القطاع المالي بدلاً من الصناعة.

بسبب هذه التمويلية حدث توسع هائل في القروض وتضخم في الأصول المالية وسوق العقارات، ما أدى إلى انفجار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ عندما انهارت سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة. انها ليست أزمة مالية فقط، كما حاولت البروباجندا الغربية إقناع العالم. بل أزمة للنظام الرأسمالي العالمي التي تعكس لتناقضات الأساسية للنظام؛ تركز رأس المال والتضخم الهائل للفجوة بين الثراء والفقر وهيمنة المال على الإنتاج. إنها أزمة حضارية للرأسمالية الشائخة.

في بداية عام ٢٠٠٩ وفي إطار دراسته عن هذه الأزمة بالتحديد كتب سمير أمين:

"تحاول القوى الاجتماعية المهيمنة الحفاظ على امتيازاتها. لكنها لن تنجح في ذلك إلا بكسر الكثير من المبادئ والممارسات المرتبطة حتى الآن بسيطرتها. ولاسيما، عن طريق التخلي عن الديمقراطية والقانون الدولي واحترام حقوق الشعوب في بلدان الجنوب. لو فعلوا ذلك، سيكون عالم الغد مبنياً على أساس ما يسمى بـ "الفصل العنصري على الصعيد العالمي". مرحلة جديدة للرأسمالية أم نظام جديد ومختلف نوعياً؟."

الترامبية

الترامبية هي من وجهة نظري الشكل الجديد لطريقة الرأسمالية العالمية في إدارة أزمتها في مرحلتها المتفاقمة الحالية. أول ما يمكن ملاحظته هنا هو إنهاؤها لمرحلة "الليبرالية الجديدة" التي في بدايتها كانت توصف بأنها نهاية التاريخ. فبعد أن فرضت الإمبريالية على بلدان الجنوب العالمي الانصياع لقوانين الليبرالية الجديدة، تغيرت بالتدريج موازين القوى الاقتصادية. ظهرت فجوة أخرى في القوة الاقتصادية داخل المعسكر الإمبريالي نفسه، بين أوروبا واليابان من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. أخيراً وليس آخراً ظهرت الصين كعملاق اقتصادي تنافس بمعدلات نمو أعلى بكثير من كل اقتصادات الغرب، بعد أن تمكنت من كسر احتكارات الإمبريالية الخمس سابقة الذكر. ثم مجموعة البريكس BRICS ثم ال-BRICS+ [16]

[16] تكتل اقتصادي عالمي يضم اقتصادات ناشئة رئيسية (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، وتوسعت في ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ لتشمل مصر، إيران، الإمارات، إثيوبيا، وإندونيسيا. تهدف المجموعة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وتقليل الهيمنة الغربية (الدولار)، وإصلاح النظام المالي العالمي، ممثلةً ٤٤٪ وفق تعادل القوة الشرائية، من الاقتصاد العالمي ونحو نصف سكان الأرض.

حول الصين

أود هنا استعارة مقطع أراه مهماً مما كتب سمير أمين حول مسألة صعود الصين لشرح الفكرة الأساسية لهذه الكراسة، ألا وهي ضرورة الاستقلال عن منظومة الإمبريالية العالمية لتتمكن أي بلد من الجنوب العالمي من عمل تنمية حقيقية. والاستقلال يبدأ بما يسمى عملية فك الارتباط Delinking من تلك المنظومة.

"... والجدالات عند بداية فترة باندونج[17] وتحليل الطرق المسدودة التي واجهتها ما تسمى البلدان الناشئة في الجنوب التي انتهجت الطريق الرأسمالي. وتعتبر كل هذه الاعتبارات بمثابة بديهيات في أطروحتي الرئيسية عن الاستقطاب (أي مقولة التناقض بين المركز والأطراف) المتأصل في التطور العالمي للرأسمالية التاريخية. ويقضي هذا الاستقطاب على إمكانية أن يحقق بلد من بلدان الأطراف "اللحاق" في ظل سياق الرأسمالية. ومن هنا يكون الاستنتاج أنه: لما كان "اللحاق" بالبلدان المتقدمة مستحيلاً، فإنه يجب القيام بشيء ما آخر، أي ما يسمى اتباع الطريق الاشتراكي.

لم تنهج الصين مسارًا خاصًا منذ ١٩٨٠ فحسب، وإنما منذ ١٩٥٠، رغم أن هذا المسار قد مر بمراحل مختلفة من جوانب كثيرة. وقد طورت الصين مشروعًا متماسكًا ومستقلاً وبما يناسب احتياجاتها. وهو لم يكن الرأسمالية بكل تأكيد، ذلك لأن المنطق الرأسمالي يتطلب التعامل مع الأراضي

[17] مؤتمر باندونج، الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ في إندونيسيا، هو أول مؤتمر آسيوي-أفريقي يجمع ٢٩دولة مستقلة حديثاً (مثل مصر، الهند، إندونيسيا، الصين ويوغسلافيا) لمواجهة الاستعمار، وحركة التكتل في الحرب الباردة. وضع المؤتمر "مبادئ باندونج العشرة" للتعايش السلمي، وشكّل النواة التأسيسية لـ "حركة عدم الانحياز". رجاء الرجوع إلى كراسة التحالف "الترامبية."

الزراعية كسلعة. ويظل هذا المشروع مستقلاً بقدر ما تبقى الصين خارج العولمة المالية المعاصرة.

إن حقيقة كون المشروع الصيني غير رأسمالي لا تعني أنه اشتراكي "بالفعل"، وإنما تعنى فقط أن المشروع يجعل من الممكن التقدم على الطريق الطويل المؤدي إلى الاشتراكية. ومع ذلك يظل هذا المشروع مهددًا بانحراف قد يخرجه من ذلك الطريق وينتهي بعودة واضحة وصريحة إلى الرأسمالية. لقد كان صعود الصين الناجح نتيجة لمشروعها المستقل وحده. بهذا المعنى كانت الصين البلد الصاعد الأصيل الوحيد (إلى جانب كوريا وتايوان اللتين سنتحدث عنهما أكثر فيما بعد). وقد منح البنك الدولي الكثير من البلدان الأخرى شهادات بالصعود، رغم أن أيًا منها لا يمكن اعتباره صاعدًا، لأنها لم تتبع مشروعًا مستقلاً ومتماسكًا. فجميعها يشترك في المبادئ الواضحة للرأسمالية، حتى فيما يتعلق بقطاعات رأسمالية الدولة فيها. كما قبلت جميعًا الخضوع للعولمة المعاصرة بكل أبعادها، بما فيها العولمة المالية. وتُستثنى روسيا والهند جزئيًا من النقطة الأخيرة، على العكس من البرازيل وجنوب أفريقيا وغيرهما. وقد توجد في بعض الحالات "سياسة صناعية وطنية" ولكنها لا تقارن بالمشروع الصيني المتسق لبناء منظومة صناعية مستقلة، كاملة ومتكاملة (وخاصة في مجال الخبرة التكنولوجية).

لكل هذه الأسباب يكون من قبيل التسرع وصف تلك البلدان الأخرى بالصاعدة، حيث تظل منكشفة دائمًا - بدرجات مختلفة طبعًا - بدرجة أكبر بكثير من الصين. كما ترتبط مظاهر الصعود السطحية (معدلات نمو مرتفعة، قدرة على تصدير المنتجات المصنعة) في تلك البلدان ارتباطًا دائمًا بعمليات الإفقار التي تلحق بغالبية السكان (الفلاحين على وجه الخصوص) على العكس تمامًا من الحال في الصين. ومن المؤكد أن نمو عدم المساواة أمر واضح في جميع البلدان بما فيها الصين، لكن هذه

الملاحظة تظل سطحية وخادعة؛ فهناك فرق بين اللامساواة في توزيع فوائد نموذج للنمو لا يستبعد أحدًا (بل حتى يصاحبه تقلص جيوب الفقر- كما في حالة الصين) واللامساواة المرتبطة بنمو لا يفيد منه إلا أقلية (من ٥٪ إلى ٣٠٪ من السكان حسب الحالة) بينما يستمر مصير الآخرين بائسًا. لكن المداومين على تقريع الصين ليسوا على دراية - أو يتظاهرون بعدم الدراية - بهذا الفرق الحاسم.

فعدم المساواة الواضح من وجود الأحياء ذات الفيلّات الفخمة من ناحية، والأحياء ذات الإسكان المريح للطبقتين الوسطى والعاملة من ناحية أخرى.. ليس هو نفسه عدم المساواة الظاهر في تجاور الأحياء الغنية ومساكن الطبقة المتوسطة والأحياء الفقيرة والعشوائية التي يعيش فيها غالبية السكان. ويعتبر معامل جيني Gini Coefficient[18] قيمًا في قياس التغيرات من سنة إلى أخرى في نظام ذي بنية ثابتة. غير أن معامل جيني يفقد معناه عند عقد مقارنات دولية بن نظم ذات بنيات مختلفة، مثله في ذلك مثل المؤشرات الأخرى في الحسابات القومية للاقتصاد الكلي. فالبلدان الناشئة الأخرى (غير الصين) هي في حقيقتها "أسواق ناشئة" مفتوحة أمام تغلغل احتكارات الثالوث الإمبريالي. وتسمح هذه الأسواق لتلك الاحتكارات بأن تنتزع لصالحها جزءًا كبيرًا من القيمة الفائضة المنتجة في إطار هذه العملية. لكن الوضع في الصين مختلف، فهي بلد صاعد ذو نظام يعمل على احتجاز أغلب القيمة الفائضة المنتَجة داخله."

هذا فيما يخص استقلال المشروع الصيني الذي جعله ممكناً أصلاً. فإذا علمنا أن سمير أمين قد كتب هذا الكلام قبل ٩ أعوام قد نعده قدرة عالية على التحليل النظري لاستشراف المستقبل. أما إذا رأينا ما كتبه أو توقعه

[18] مقياس إحصائي اقتصادي يُستخدم لتقدير درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة داخل مجتمع ما. يتراوح بين صفر و١ (أو صفر٪ إلى ١٠٠٪)، حيث يمثل صفر المساواة التامة (الجميع يملك نفس الدخل) ١ انعدام المساواة التام (شخص واحد يمتلك كل شيء).

عن علاقة الصين الجيوستراتيجية مع الإمبريالية الأمريكية بالتحديد، وقارناه بما تقوم به "الترامبية" اليوم، نجدنا ننحني احتراماً لهذه القدرة الهائلة على التنبؤ المبني على صحة الأساس النظري لهذه التحليلات.

" ... ولكي نفهم طبيعة التحديات التي تواجه الصين، لا بد من أن نفهم أولاً أن الصراع بين مشروع الصين المستقل - كما هو - وإمبريالية أمريكا الشمالية وحليفيها الثانويين الأوربي والياباني، هذا الصراع سوف يحتدم مع استمرار الصين في نجاحها. وهناك مجالات عديدة لهذا الصراع: تمكُّن الصين من التكنولوجيات الحديثة، النفاذ إلى الموارد الطبيعية في الكوكب، تزايد القدرات العسكرية الصينية، واستهداف إعادة بناء السياسة الدولية على أساس حقوق الشعوب في السيادة واختيار نظامها السياسي والاقتصادي. إذ تدخل كل هذه الأهداف في صراع مباشر مع الأهداف التي يتوخاها الثالوث الإمبريالي.

تستهدف الاستراتيجية السياسية الأمريكية تحقيق السيطرة العسكرية على الكوكب، باعتبارها الطريقة الوحيدة التي تمكّن واشنطن من الاحتفاظ بالمزايا التي تسمح لها بالهيمنة. وهي تسعى لتحقيق هدفها هذا بوسائل مثل الحروب الوقائية في الشرق الأوسط، وتعد هذه الحروب بمثابة التمهيد لحرب (نووية) وقائية ضد الصين، تخطط لها المؤسسة الأمريكية بدم بارد كضرورة محتملة "قبل أن يصبح الوقت متأخرًا جدًا. ولا ينفصل إذكاء العداء للصين عن تلك الاستراتيجية العالمية، التي تأخذ حاليًا صورة دعم ملاك العبيد في التبت وسنكيانج، وتعزيز حضور الأسطول الأمريكي في بحر الصين والتشجيع غير المحدود لليابان كي تبني قوتها الحربية. ويسهم المشاركون في تقريع الصين في الإبقاء على هذا العداء حيًا.

في الوقت نفسه تبذل واشنطن جهودًا حثيثة في ممارسة التلاعب والخداع في الموقف بمغازلة الطموحات القائمة لدى الصين وغيرها من البلدان

المسماة الصاعدة، من خلال خلق مجموعة العشرين G20، التي تهدف إلى إيهام تلك الدول بأن تأييد العولمة الليبرالية يخدم مصالحها. وفي السياق نفسه تعتبر مجموعة الاثنين G2 (الولايات المتحدة/ الصين) بمثابة الفخ لأنها ترمي إلى جعل الصين شريكة في المغامرات الإمبريالية للولايات المتحدة، ومن ثم فقدان السياسة الخارجية الصينية السلمية لمصداقيتها.

إن الرد الفعال والممكن الوحيد على هذه الاستراتيجية يجب أن يتم على مستويين: (١) دعم القوات المسلحة الصينية وتزويدها بالقدرة على الردع. (٢) العمل بإصرار على تحقيق هدف بناء نظام سياسي دولي متعدد المراكز، يحترم السيادة الوطنية للدول، وهو ما يتطلب التحرك لإصلاح الأمم المتحدة التي يجري تهميشها الآن لصالح الناتو. وأشدد هنا على الأهمية الحاسمة للهدف الثاني، والذي يتطلب إعطاء الأولوية لبناء "جبهة الجنوب" (باندونج ؟؟) القادرة على دعم المبادرات المستقلة لشعوب ودول الجنوب. وهو ما يقتضي أيضًا أن تدرك الصين أنّها لا تستطيع المشاركة في ممارسات النهب التي تقوم بها الإمبريالية (نهب الموارد الطبيعية للكوكب) لأنها لا تملك قوة عسكرية مماثلة للولايات المتحدة، حيث تعتبر القوة العسكرية الأمريكية هي الملاذ الأخير لضمان نجاح المشاريع الإمبريالية. من ناحية أخرى تستطيع الصين أن تكسب الكثير من وراء دعم تصنيع بلدان الجنوب، وهو ما يحاول نادي "المانحين" الإمبرياليين جعله مستحيلاً."

تغيير النظام Regime Change

هجوم الإمبريالية على سيادة الجنوب العالمي

في إطار سعيها المحموم للخروج من أزمتها الهيكلية في مرحلتها الترامبية تسعى الإمبريالية إلى إلغاء مفهوم سيادة دول الجنوب العالمي، في انتهاكٍ صارخ لجميع قواعد القانون الدولي، كما يتضح من قصف الولايات المتحدة وإسرائيل لإيران بهدفٍ صريح هو إحداث "تغييرٍ في النظام"

حتى الآن، وحتى عندما كان الهدف الواضح هو "تغيير نظامٍ" لم يكن مطيعاً بالكامل لتعليمات الإمبريالية، ناهيك عن إن يكون مستقلاً، كان السبب الرسمي المُقدّم للتدخل العسكري الإمبريالي يُخفى تحت ذرائع أخرى، مثل امتلاك النظام "أسلحة دمار شامل[19]" أو انخراطه في تجارة المخدرات[20] أو غير ذلك من الحجج السخيفة. أما الآن، في حالة إيران، فقد أُسقطت كل هذه الذرائع. بذلك، تكون الولايات المتحدة قد استولت، ولأول مرة منذ نهاية الحقبة الاستعمارية، على حق إحداث "تغيير نظام" أينما شاءت في العالم، إذا استثنينا مجموعة G7 ولو مؤقتاً.

لا يكمن جوهر المسألة هنا فيما إذا كانت الجمهورية الإسلامية تحظى بتأييد شعبي أو ما إذا كانت قمعية أو ما إذا كانت تسمح بحرية التعبير؛ بل يكمن في أن الشعب الإيراني وحده هو صاحب الحق في تقرير أي "تغيير

[19] مثل الحجة الذي صدرتها الولايات المتحدة من أجل لتبرير غزو العراق عام ٢٠٠٣.
[20] مثل الحجة التي صدرتها الولايات المتحدة من أجل لتبرير غزو فنزويلا في ٣ يناير ٢٠٢٦ وخطف الزعيم مادورو بتهمة تجارة المخدرات.

نظام" في بلاده والعمل على تحقيقه. ليس من شأن الإمبريالية الأمريكية، التي لا يحق لها التدخل عسكرياً أو غير عسكري في شؤون دولة أخرى. هذا ما تعنيه سيادة الدولة، وهذه السيادة هي ما حققته نضالات مناهضة الاستعمار لبلدانها في جميع أنحاء العالم الثالث في أعقاب الحرب العالمية الثانية. الإمبريالية، التي كانت حتى الآن تعمل على تقويض هذه السيادة عبر مناورات ملتوية متنوعة، لجأت الآن إلى التدخل العسكري العلني لتحقيق ذلك. يشكل هذا هجومًا مباشرًا على السيادة الوطنية، وبالتالي يفتح فصلًا جديدًا تمامًا في التاريخ، ممهدًا الطريق لانقلاب فعلي على مسار إنهاء الاستعمار.

كيف تشعر الإمبريالية ـ المنبثقة عن الاستعمار الكلاسيكي ـ بالجرأة على شنّ مثل هذا الهجوم؟

لا أرى سوى الانقلاب الدرامي الذي حدث في موازين القوى الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. الأمر الذي جعل الإمبريالية في وضع لا تشعر فيه بالقيود التي كانت تشعر بها سابقًا. في كوبا، على سبيل المثال، حيث يتحدث ترامب الآن أيضًا عن "تغيير النظام"، فإن التباين مع الوضع إبان أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ صارخ للغاية. في ذلك الوقت، طلب الاتحاد السوفيتي من سفنه المتجهة إلى كوبا اختراق الحصار الأمريكي المفروض على الجزيرة، مُخاطرًا بذلك بحرب نووية محتملة؛ واضطرت الولايات المتحدة إلى تقديم تنازلات لتجنب هذا الاحتمال. ومن نتائج ذلك غياب أي تدخل عسكري استعماري مباشر في كوبا منذ ذلك الحين.

لم يعد هذا النوع من القيود على الإمبريالية قائمًا. صحيح أنه لم يكن موجودًا منذ فترة طويلة، لكن الإمبريالية تسير حاليًا على حافة الهاوية، مما يدفعها لمحاولة إعادة استعمار العالم، لاسيما بلدان جنوبه.

لماذا تدخل الإمبريالية إلى مرحلتها الترامبية في هذه الظروف تحديدًا؟

يمكن فهم طبيعة أزمتها الحالية فهمًا صحيحًا إذا أخذنا في الاعتبار أنها تتكون من عنصرين متميزين. أولهما هو أنه خلال العقود الأربعة الماضية، شهدت حصة العمال في الدول الرأسمالية المتقدمة، وحصة الطبقة العاملة في دول الجنوب العالمي، انخفاضًا حادًا في الدخل القومي؛ ولأن الاستهلاك من وحدة الفائض الاقتصادي أقل من الاستهلاك من وحدة دخل العمال، فإن إعادة التوزيع هذه نحو الفائض الاقتصادي تؤدي إلى ميل نحو الإفراط في الإنتاج مقارنة بالطلب الكلي[21]، وبالتالي إلى زيادة في البطالة (والتي قد تُخفى، كما في حالة الولايات المتحدة، تحت ستار انخفاض معدل المشاركة في العمل[22]). وهذا يستتبع زيادة حادة في معاناة الكادحين.

[21] تأتي هذه العبارة من تحليل اقتصادي حول الرأسمالية الاحتكارية. ينقسم الناتج إلى جزئين؛ دخل العمال (الأجور) والفائض الاقتصادي، أي ما يحصل عليه الرأسماليون من أرباح وفوائد وريع وخلافه. لكن هناك الفرق بين سلوك الاستهلاك عند العمال والرأسماليين. فالعامل يصرف الجزء الأعظم من دخله - إن لم يكن كله - للمعيشة، بينما الرأسمالي يصرف للمعيشة، يعني يستهلك، جزءًا ضئيلاً من دخله قد لا يتعدى ١٠٪. فإذا حصل العمل على ١٠٠ ربما يستهلك منها ٩٥ مثلاً. أما الرأسمالي فإذا حصل على ١٠٠ فإنه قد يستهلك منها ٢٠ أو ٣٠ والباقي في الادخار والاستثمار والمضاربات وما إلى ذلك.

لذلك فإذا تغيرت نسب توزيع للدخل بحيث تقل حصة الأجور وتزيد حصة الأرباح فإن ما يحدث هو انخفاض الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد، لأن العمال كانوا ينفقون معظم دخلهم، بينما الرأسماليون ينفقون نسبة أقل بكثير. بذلك تقل القوة الشرائية للجماهير ويصبح الطلب الكلي أقل من الإنتاج، فتظهر مشكلة فائض السلع التي لا تجد من يشتريها. وهذا ما يسمى الإفراط في الإنتاج .

. (Overproduction) الفكرة تقول ببساطة إنه إذا انتقلت حصة أكبر من الدخل إلى الأرباح بدلاً من الأجور، فإن الاستهلاك الكلي ينخفض، مما يخلق فجوة بين الإنتاج والطلب، فتظهر أزمة الإفراط في الإنتاج. لأن الانتاج في الرأسمالية ليس موجهاً لحاجات المجتمع بل للسوق.

[22] معدل المشاركة في العمل هو نسبة السكان في سن العمل الذين يشاركون في سوق العمل، سواء كانوا يعملون فعلاً أو يبحثون عن عمل. ويُحسب مئوياً بالمعادلة: معدل المشاركة = (القوة العاملة ÷ السكان في سن العمل) × ١٠٠.... القوة العاملة تشمل: العاملين والعاطلين الذين يبحثون عن عمل.

يتمثل العنصر الثاني الذي يُسهم في الأزمة الإمبريالية الراهنة، على عكس ذروة الاستعمار قبل الحرب العالمية الأولى، في أن القوة الإمبريالية المهيمنة اليوم، تعجز عن معالجة عجز ميزان مدفوعاتها من خلال فرض "استنزاف الفائض" أو "التراجع الصناعي". ولا بد من التذكير بأن الدولة الإمبريالية المهيمنة في كل زمان ومكان تُعاني حتمًا من عجز في ميزان مدفوعاتها؛ وفي الحالة الراهنة، يُعدّ وجود أكثر من ٧٥٠ قاعدة عسكرية أمريكية في نحو ٨٠ دولة حول العالم، للحفاظ على هيمنتها العالمية، سببًا رئيسيًا لهذا العجز.

لقد غطّت بريطانيا، القوة الإمبريالية المهيمنة آنذاك، هذا العجز في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، على حساب مستعمراتها. أما الآن، وبسبب غياب إمبراطورية استعمارية خاصة بها، فإن القوة المهيمنة الحالية، الولايات المتحدة الترامبية، تُعالج عجزها بطباعة الدولارات. تُعدّ الولايات المتحدة اليوم الدولة الأكثر مديونية في العالم بفارق شاسع، والعالم يزخر بالدولارات أو الأصول المقومة بالدولار التي تُشكّل التزامات أمريكية. وهذا يُشكّل تهديدًا جسيمًا لاستقرار النظام المالي الرأسمالي العالمي.

كثيرًا ما يُقال إنه نظرًا لعدم وجود عملة أخرى تُستخدم بكثرة مثل الدولار، فإن الأخير لا يواجه أي تهديد حقيقي. لكن هذا خطأ؛ فحتى لو لم يكن هناك تهديد حقيقي من أي عملة أخرى، فإن التحول المفاجئ من الدولار إلى

ولا تشمل الطلاب والمتقاعدين وربات البيوت غير الباحثات عن عمل ومن توقف عن البحث عن عمل. عندما ينخفض معدل المشاركة فهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يشاركون في سوق العمل أصبح أقل مقارنة بعدد السكان القادرين على العمل أي أن مزيداً من الناس أصبحوا خارج سوق العمل. الأزمات الاقتصادية هي أهم أسباب انخفاض معدل المشاركة. يهتم الاقتصاديون بهذا المؤشر لأنه يكشف ما لا يظهر في معدل البطالة. فقد ينخفض معدل البطالة لأن كثيراً من العاطلين توقفوا عن البحث عن العمل، وبالتالي لم يعودوا محسوبين كعاطلين.

السلع الأساسية يبقى واردًا دائمًا، وإذا حدث هذا ولو لفترة وجيزة، فقد يتسبب في تضخم هائل في العالم الرأسمالي. هذا بالضبط ما حدث في أوائل سبعينات القرن الماضي، وشكّل الخلفية لصعود التاتشرية[23] والريجانية الاقتصادية اللتين تسببتا في بطالة هائلة في بلديهما لمكافحة التضخم. لكن هذا الفرض على العمال جاء في ظل ازدهار اقتصادي كبير الذي مثلته مرحلة ما بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٧٥. بينما أي تكرار لمثل هذا الوضع في السياق الحالي، بالإضافة إلى معاناة العمال الشديدة سابقة الذكر، من شأنه أن يُزعزع استقرار النظام الاجتماعي بشكل كبير.

وتتمثل استجابة الإمبريالية في هذا الظرف لاستباق هذا التهديد في شقين: الأول هو تنصيب نظام فاشي جديد في صورة إدارة ترامب في الولايات المتحدة (وأنظمة مماثلة في أماكن أخرى)؛ والثاني هو محاولة إعادة فرض الهيمنة الاستعمارية في جميع أنحاء العالم من خلال إقامة أنظمة مطيعة. ويُعدّ اختطاف نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا، والهجوم على إيران حيث ينتظر أحد أحفاد سلالة بهلوي الفرصة لتولي السلطة، بدعم من الأمريكيين، مثالين على هذا الاستعمار المراد إحياؤه. فكل من فنزويلا وإيران دولتان غنيتان بالنفط، وتمتلك الأولى أكبر احتياطيات نفطية في العالم. إن استحواذ الشركات الأمريكية على احتياطيات هذه الدول سيفتح الطريق لجولة أخرى من "استنزاف الفائض"، هذه المرة باتجاه الولايات المتحدة، مما سيخفف من مشاكل المدفوعات الأمريكية.

إلا أن إعادة الاستعمار لا تقتصر على استنزاف موارد الدول الغنية بالنفط، بل تتخذ أيضاً شكل السعي لفرض "معاهدات غير متكافئة"، مثل معاهدة التجارة بين الهند والولايات المتحدة التي وقعت في فبراير ٢٠٢٦، والتي تخلق أسواقاً احتكارية للسلع الأمريكية، كما كان الحال في الحقبة

[23] نسبة إلى مارجريت تاتشر ورونالد ريجان

الاستعمارية. وبالطبع، مع هذا المسعى لإعادة الاستعمار، فإن نجاح الإمبريالية في التغلب على أزمتها الحالية ليس هو المهم؛ فهي تعتقد أن إعادة الاستعمار تشكل مخرجاً من الأزمة، وهذا هو المهم.

نظرية التبعية

ظهرت نظرية التبعية Dependance Theory في ستينيات القرن العشرين علي يد رفيقنا الراحل الكبير سمير أمين ومعه أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank. حولت هذه النظرية مسار الحوار حول تلك المسألة المحورية الذي كان دائراً منذ بدايات القرن العشرين - وربما قبل ذلك - وإلى يومنا هذا. وبالرغم من أن نظرية التبعية تتناول أساساً العلاقة بين بلدان المركز وبلدان الأطراف، أو بقية العالم، إلا أن لها علاقة أيضاً بنظرية المؤامرة وفكرة تغيير النظم. أو أنها بالضرورة تفسر لنا ما يحدث في تاريخنا المعاصر من عمليات تغيير نظم. ناهيك عما يحدث الآن في حرب الولايات المتحدة وإسرائيل لتغيير النظام في إيران أمام أعين العالم كله.

تفسير مفكري التبعية للانقلابات وتغيير الأنظمة

ظهرت نظرية التبعية لتفسير لماذا بقيت دول الجنوب فقيرة رغم الاستقلال السياسي. وقد قدّما تحليلاً أكثر تعقيداً للعلاقة بين الإمبريالية والانقلابات السياسية.

تفسير تطور التخلف

طرح جوندر فرانك فكرته الأساسية في كتابه " Capitalism and Underdevelopment in Latin America"، معتبرًا أنَّ التخلف في دول الجنوب ليس مرحلة قبل التنمية، بل نتيجة مباشرة لتطور الرأسمالية العالمية. ويرى جوندر فرانك أن الانقلابات المدعومة خارجياً تحدث عندما تحاول دولة طرفية تقليل التبعية الاقتصادية وفرض سيطرة وطنية على الموارد وبناء صناعة وطنية مستقلة. في هذه اللحظة تتدخل المراكز الرأسمالية لإعادة دمج الدولة في النظام العالمي.

يستخدم جوندر فرانك مفهوم سلسلة المتروبول/التابع –Metropolis Satellite المركز العالمي ← النخب المحلية المرتبطة به ← اقتصاد تابع يعتمد على التصدير الخام.... عندما تحاول حكومة ما كسر هذه السلسلة، يحدث انقلاب أو تدخل خارجي.

تفسير سمير أمين "المركز والأطراف وفك الارتباط"

طور رفيقنا الراحل سمير أمين تحليلاً أعمق للنظام العالمي. في كتابه التراكم على صعيد عالمي "Accumulation on a World Scale"، وقد كان رسالته لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة السوربون في باريس عام ١٩٥٩؛ إذ يشرح أن الرأسمالية العالمية تقوم على مراكز صناعية متقدمة وأطراف تابعة تصدر المواد الخام والعمل الرخيص. ويقول سمير أمين إن الثروة في المراكز تتراكم عبر تحويل فائض القيمة من الأطراف والتحكم في التجارة العالمية والسيطرة المالية والتكنولوجية. أي بأسلوب تلغرافي هذا هو مفهوم "التراكم على الصعيد العالمي"

تدخل الانقلابات عندما تحاول دولة طرفية تطبيق سياسات مثل التأميم والتخطيط الاقتصادي والتصنيع المستقل، فإنها بذلك تهدد آلية تحويل الفائض إلى المركز. فيكون رد فعل المركز حصار اقتصادي أو انقلاب عسكري أو تدخل خارجي أو كلها معاً إذا تطلب الأمر. أي أن الجريمة التي لا يمكن أن تغفرها المراكز هي الاستقلال "الحقيقي" وليس السياسي فقط.

هنا يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم "البرجوازية الكومبرادورية" لأهميته في تحليلات سمير أمين. البرجوازية الكومبرادورية هي طبقة محلية تربط مصالحها بالرأسمال الأجنبي. هذه الطبقة غالباً ما تكون النخب التجارية وكبار المستوردين وبعض القيادات العسكرية والبيروقراطية العليا في الدولة. لذلك فهذه الطبقة تمثل القاعدة الاجتماعية للانقلابات المدعومة خارجياً.

بالرغم من أن النظرية الصحيحة تستنبط من الواقع، إلا أني أجد نفسي هنا راغباً في إعطاء مثال محلول للتيقن من صحة هذه النظرية. في تحليل سمير أمين احتلت المنطقة العربية موقعاً خاصاً في النظام العالمي بسبب ثروتها النفطية الهائلة وموقعها الجغرافي المتميز ثم أخيراً وليس آخراً بسبب صراعها الوجودي مع الصهيونية المتمثلة في إسرائيل. ولأن سمير أمين كان مصرياً، ولأن مصر لها موقع القلب والقائد الأهم من العالم العربي، فقد كانت مصر محل تركيزه.

انعكاس هذا النمط الإمبريالي على العالم العربي

المرحلة الأولى؛ صعود القومية والتنمية المستقلة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠

إنها التجربة الناصرية في مصر بكل ما لها وما عليها. وحيث أننا لسنا بصدد محاسبة الناصرية هنا، فقد تركز تحليل سمير أمين على ما لا خلاف عليه. أولاً قانون الإصلاح الزراعي في عام الثورة ١٩٥٢، ثم معاهدة الجلاء لطرد آخر جندي بريطاني من أرض مصر عام ١٩٥٤، ثم بدء سياسات عدم الانحياز في مؤتمر باندونج ١٩٥٥، ثم تأميم قناة السويس وما تبعه من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، التي خرج منها عبد الناصر بطلاً سياسياً وقائداً للتحرر ليس على الصعيد المصري فقط بل والإقليمي والعالمي. ثم بدأت مرحلة البناء الاقتصادي الأساسية، وكان حينها القطاع العام ركيزة الاستقلال الحقيقية. كانت تلك هي محاولة مصر الناصرية للخروج من التبعية.

المرحلة الثانية؛ كسر المشروع التنموي ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠

نقطة التحول الكبرى كانت الهزيمة المدوية في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ التي كانت نتائجها إزاحة الأنظمة القومية من القيادة، حتى لو بقيت في نظم أخرى كالعراق وسورية، إلا أنها قد فقدت صفة القيادة ليحل محلها الحكم القمعي. ثم تبدأ التحالفات الغربية في كل المنطقة، وأولها مصر، لتفسح المجال للإسلام السياسي ليتبوأ المسرح في تناغم كامل مع سياسات الغرب، لاسيما الاقتصادية منها والتي نجحت في إعادة دمج الاقتصادات العربية في السوق العالمي، أي الذي تتحكم فيه الإمبريالية، لتضمن استمرار نزح فائض القيمة من الأطراف إلى المركز.

المرحلة الثالثة؛ التحول النيوليبرالي من السبعينات وحتى محطة الترامبية

مع وصول أنور السادات إلى الحكم في مصر حدث تحول هائل في سياسة النظام على كافة المستويات، لاسيما الاقتصادي. فما أطلق عليه السادات في حينها سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تكن سوى تقليص القطاع العام أو بالأحرى التخلص منه، وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي على مصراعيه، وأخيراً وليس آخراً الاعتماد على المعونات الخارجية، أي الديون ثم الديون ثم الديون. أي إعادة دمج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي العالمي بوصفه اقتصاداً تابعاً [24].

فإذا طبقنا نظرية أو مدرسة التبعية نفهم تماماً ما حدث وكيف كانت نتائج هذا المسار في مصر والعالم العربي. تحول الاقتصاد من اقتصاد منتج تنموي مخطط إلى اقتصاد ريعي، أي من التصنيع إلى الاعتماد على دخل قناة السويس في مصر (أو بيع النفط في بقية البلاد العربية) وتحويلات العاملين في الخارج ثم القروض والمساعدات الخارجية. جاء هذا التحول العميق من خلال "عملية" process استغرقت عدة سنوات، تحالفت فيها السلطة السياسية (الطبقة الحاكمة) مع رأس المال العالمي. فظهرت النخب الاقتصادية التي استحوذت على التجارة الخارجية، أو بمعنى أدق الاستيراد، ثم الاستثمار العقاري وسوق المال. وقد مثلت المرحلة الساداتية في مصر هذا التحول العميق. ومن منا قد عاصر هذه الفترة شاباً لا يمكن أن ينسى تعبير "القطط السمان"، الظاهرة التي كانت غريبة عن المجتمع في مصر لكنها كانت سمة هذا العصر.

[24] هنا يجدر الإشارة إلى كراسة التحالف رقم ٢٢ د. محمد حسن خليل، تحت عنوان "تطور الاقتصاد المصري في نصف قرن"، لأن لها أهمية خاصة في تناول هذه القضية .

كلمة الريع

هنا يجدر بنا الاقتراب قليلاً من كلمة الريع. تُستخدم كلمة الريع Rent للإشارة إلى دخل يتحقق دون مشاركة مباشرة في عملية الإنتاج، أي دخل ينتج عن الملكية أو السيطرة على مورد أو موقع احتكاري وليس عن العمل نفسه؛ لكن في دراسات الإمبريالية والنظام العالمي، ظهرت تمييزات بين عدة أنواع من الريع مثل الريع الرأسمالي، الريع الاستعماري، والريع الإمبريالي.

أولاً: الريع الرأسمالي

الريع الرأسمالي هو المفهوم الكلاسيكي الذي تناوله كارل ماركس في كتابه رأس المال وهو دخل يحصل عليه مالك مورد احتكاري داخل الاقتصاد الرأسمالي دون أن يشارك مباشرة في الإنتاج. المثال الكلاسيكي له هو الريع العقاري Land Rent، مالك الأرض يحصل على جزء من فائض القيمة الذي ينتجه الفلاحون.

ثانياً: الريع الاستعماري

وهو مفهوم ظهر في تحليل الاستعمار الكلاسيكي في القرنين ١٩ و٢٠ وارتبط بتحليل لينين وروزا لوكسمبورج، وهو فائض اقتصادي تحصل عليه الدول الاستعمارية نتيجة سيطرتها المباشرة على المستعمرات من نهب الموارد الطبيعية والعمل القسري أو العمل الرخيص واحتكار التجارة وفرض الضرائب الاستعمارية وخلافه. الفرق بين الاثنين يمثل ريعاً استعمارياً.

ثالثاً: الريع الإمبريالي

هذا مفهوم تطور حديثاً في الفكر المعاصر خصوصاً عند سمير أمين، وهو جزء من فائض القيمة العالمي ينتقل من بلدان الأطراف إلى بلدان المركز في النظام الرأسمالي العالمي. أي أنَّه تحويل منهجي للقيمة على مستوى الاقتصاد العالمي. أما آلياته الأساسية فهي: أولاً فروق الأجور، فالعامل في الجنوب ينتج سلعة عالمية لكنه يحصل على أجر أقل بكثير من العامل في الشمال. وثانياً سلاسل القيمة العالمية، فإنتاج الجنوب تذهب أرباحه إلى الشمال. وثالثاً احتكار التكنولوجيا. ورابعاً النظام المالي العالمي الذي يؤدي إلى تراكم الديون في الجنوب وتراكم رؤوس الأموال الباحثة عن مجالات للاستثمار في الشمال. أي باستمرار اتساع الفجوة بين الجنوب والشمال. ذلك هو النظام الذي ينزح فائض القيمة من الجنوب إلى الشمال دون احتلال عسكري مباشر.

ومع ذلك، علينا أن ننتبه بشدة من خطورة هذه الطريقة في معالجة الأزمة الهيكلية للرأسمالية، التي تعزل الأبعاد المختلفة للتحديات بعضها عن البعض. بناء عليه نسمي "الأزمات" المختلفة بأسمائها بوصفها الأوجه المتعددة لذات التحدي، وهو الموجه لسلطة احتكارات الإمبريالية المعاصرة، القائمة على أساس أن الريع الإمبريالي يُجبى على المستوى العالمي لصالح رأسمالية الاحتكارات. وتجري المعركة الحقيقية على هذه الأرض الحاسمة بين الاحتكارات التي تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج الظروف التي تسمح لها بالاستيلاء على الريع الإمبريالي، وبين ضحاياها جميعاً وهم العاملون والشعوب.

وهكذا، "فأزمة الطاقة" ليس سببها ندرة بعض مواردها، ولا من باب أولى الآثار المدمرة لأنماط الإنتاج والاستهلاك الشرهة السائدة حالياً في استخدام الطاقة. وهذه جميعاً انتقادات صحيحة لكنها مجرد حقائق بسيطة

معروفة للكافة. لكن الأزمة ناتجة عن رغبة الاحتكارات الإمبريالية الجماعية في أن تضمن احتكارها للحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، سواء أكانت نادرة أم لا، بحيث تحصل على الريع الإمبريالي، وسواء بقي استخدام هذه الموارد على حاله (الإسراف في استهلاك الطاقة)، أو جرى اتباع سياسات "بيئية" صحيحة جديدة.

الخلاصة في منظور مدرسة التبعية أن الانقلابات ليست مجرد صراعات سياسية داخلية بل أداة للحفاظ على موقع الدول الطرفية في النظام الرأسمالي العالمي بمعنى آخر النظام العالمي لا يسمح بسهولة بقيام مشاريع تنمية مستقلة في الأطراف.

ومع ذلك فأنا أنتقد بشدة هذه الطريقة في معالجة الأزمة النظامية للرأسمالية التي تعزل الأبعاد المختلفة للتحديات بعضها عن البعض. بناء عليه أعيد تسمية "الأزمات" المختلفة بوصفها الأوجه المتعددة لذات التحدي وهو الموجه لنظام العولمة الرأسمالية المعاصرة (لبرالية كانت أم لا)، القائمة على أساس أن الريع الإمبريالي يُجبى على المستوى العالمي لصالح رأسمالية الاحتكارات.

وتجري المعركة الحقيقية على هذه الأرض الحاسمة بين الاحتكارات التي تعمل على إنتاج وإعادة إنتاج الظروف التي تسمح لها بالاستيلاء على الريع الإمبريالي، وبين ضحاياها جميعاً وهم العاملون والشعوب.

عودة إلى تغيير النظام

الآن، وبعد أن شرحنا مسألة "تغيير النظام" في مدرسة التبعية، المدرسة الأكثر إقناعاً لتفسير تطورات المجتمع البشري، وبعد أن أعطينا مثالاً محلولاً يمكن لأي قارئ عربي - أو غير عربي - أن يفهمه، لأنه قد يكون عايشه بنفسه. الآن أود الغوص أعمق درجة في مسألة تغيير النظام هذه.

يرى لينين في كتابه "الدولة والثورة" (١٩١٧) - وأنا معه - أن الدولة ليست جهازاً محايداً يخدم المجتمع كله، بل هي أداة لسيطرة طبقة على طبقة أخرى. في النظام الرأسمالي تكون الدولة في جوهرها أداة لهيمنة البرجوازية على الطبقات العاملة، حتى لو ظهرت في شكل ديمقراطي أو برلماني. الدولة جهاز قمع منظم تتكون من الجيش والشرطة والقضاء والسجون والبيروقراطية. وظيفتها الأساسية هي الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم وحماية علاقات الملكية السائدة وإعادة انتاجها. فأي أوهام "إصلاحية" حول دور الدولة هذا، بمعنى إمكانية التغيير نحو الاشتراكية عن طريق البرلمانات البرجوازية، شديدة الخطورة على مسار الثورة، أي ثورة. من هنا أتى تعبير دكتاتورية البروليتاريا[25]. فبعد أن تنجح الثورة في الوصول إلى السلطة، وفي مرحلتها الانتقالية الأولى، لابد لها من تحطيم جهاز الدولة البائد وتأسيس جهازها الجديد ليخدم الطبقات العاملة.

من واقع هذا التاريخ علينا أن نعترف، أن الثورة، أي ثورة، هي أيضاً تغيير نظام بمعنى Regime Change لكنه أتى لخدمة أغلبية الشعب بطبقاته المستغلة (بفتح الغين). لذا نعتبر ما عكس ذلك ثورة مضادة، والتي

[25] مفهوم ماركسي يشير إلى مرحلة انتقالية تسيطر فيها الطبقة العاملة (البروليتاريا) على سلطة الدولة، بعد الإطاحة بالرأسمالية .تهدف هذه المرحلة إلى تأميم وسائل الإنتاج، قمع الثورة المضادة من البرجوازية، وبناء المجتمع الاشتراكي تمهيداً للشيوعية.

عادة ما تحدث بأساليب تغلب عليها المؤامرة. في العموم كانت مؤامرات تغيير النظام تأتي من الدول الإمبريالية تجاه دول العالم الثالث أو ما يسمى اليوم الجنوب العالمي. والأمثلة على هذا عديدة وسوف نتناولها. لكن ماذا عن فعل الصراع الطبقي داخل الدول الإمبريالية ذاتها؟ هل يمكن أن يأتي تغيير النظام في شكله المؤامراتي المعهود من قلب نفس النظام، أي دون تدخل من الخارج؟ .... دعونا نرى...

***

في خطاب الوداع الذي ألقاه الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور في ١٧ يناير ١٩٦١، ورد المقطع الشهير الذي حذر فيه الشعب الأمريكي من نفوذ ما سماه المجمع الصناعي العسكري (Military- Industrial Complex).

"*.... في مجالس الحكم، يجب أن نحذر من اكتساب المجمع الصناعي العسكري نفوذاً غير مبرر، سواء كان هذا النفوذ مقصوداً أو غير مقصود. إن احتمال الصعود الكارثي لقوة في غير موضعها قائم وسيظل قائماً. ويجب ألا نسمح أبداً لثقل هذا التحالف أن يعرّض حرياتنا أو عملياتنا الديمقراطية للخطر*".

أشار أيزنهاور إلى خطر تحالف ثلاث قوى رئيسية؛ المؤسسة العسكرية وشركات صناعة السلاح والنخبة السياسية في واشنطن. ورأى أن هذا التحالف قد يؤدي إلى تضخم الإنفاق العسكري والتأثير على قرارات السياسة الخارجية وتهديد الديمقراطية الأمريكية إذا أصبح نفوذه أكبر من رقابة المجتمع.

تأتي أهمية هذا التحذير تاريخياً لأن أيزنهاور نفسه كان جنرالاً وقائداً للقوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ثم رئيساً للولايات المتحدة لمدة

ثماني سنوات. لذلك اعتُبر تحذيره ذا وزن خاص، إذ صدر من داخل المؤسسة العسكرية نفسها.

في تحليل بعض مفكري اليسار (بول باران وسمير أمين) لطبيعة الإمبريالية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، رأوا في هذا المفهوم دليلاً على تحوّل الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار والرأسمالية العسكرية.

في كتابه الاقتصاد السياسي للنمو (١٩٥٧)، حلّل بول باران الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة. رأى باران أن الرأسمالية الاحتكارية تنتج فائضاً اقتصادياً ضخماً يفوق قدرة السوق على استيعابه. ولأن هذا الفائض لا يمكن استثماره دائماً في الإنتاج المدني، فإن النظام يلجأ إلى الإنفاق العسكري وصناعة السلاح والتوسع العسكري الخارجي. فأضحت وظيفة المجمع الصناعي العسكري هي تصريف الفائض الاقتصادي عبر الإنفاق العسكري الضخم وتحفيز الصناعات الكبرى مثل الطيران والإلكترونيات لتثبيت الهيمنة الإمبريالية الأمريكية عبر القواعد العسكرية والحروب. لذلك اعتبر باران أن الاقتصاد العسكري أصبح جزءاً بنيوياً من الرأسمالية الأمريكية.

في حين رأى سمير أمين، في إطار نظريته عن التراكم على الصعيد العالمي، العسكرة كآلية لإدارة النظام الإمبريالي العالمي. أي أن المجمع الصناعي العسكري هو أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة لإدارة النظام الرأسمالي العالمي. فهو يربط بين الشركات الاحتكارية الكبرى والدولة الأمريكية والمؤسسة العسكرية.

لقد دخلت الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة ما يمكن تسميته اقتصاد الحرب الدائمة، أي التسلح المستمر والحروب الإقليمية والانتشار العسكري العالمي، مثل حرب كوريا (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٥٥ - ١٩٧٥). فقد أصبحت الحروب جزءاً من آلية عمل

الاقتصاد الرأسمالي نفسه. فهي التي أدت إلى توسيع الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل هائل.

أول تغيير نظام بعد الحرب

كان اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ أحد أكثر الأحداث إثارة للجدل في التاريخ الأمريكي. التحقيق الرسمي الذي أجرته لجنة وارن عام ١٩٦٤ خلص إلى أن القاتل هو "لي هارفي أوزوالد"، وأنه تصرف بمفرده.

لكن كل من لديه ذرة من بصيرة سياسية استنتج على الفور أن المجمع الصناعي العسكري، أو تحالف داخل الدولة العميقة كان وراء الاغتيال. فقد بدأ كينيدي في اِتّباع سياسة ترمي إلى تقليص التوتر العسكري في الحرب الباردة، وهو ما اعتبر تهديداً لمصالح الصناعات العسكرية. فبعد أزمة الصواريخ الكوبية[26] عام ١٩٦٢ حاول كينيدي تخفيف المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ووقّع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣[27] وبدأ في وضع سياسة لسحب تدريجي للقوات الأمريكية من فيتنام.

خلال سبعينيات القرن العشرين ظهرت موجة من الدراسات التي ربطت الاغتيال بصراعات داخل الدولة الأمريكية، رأت وجود شبكة تضم

[26] مواجهة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المتحالف مع كوبا في أكتوبر ١٩٦٢ ضمن أحداث الحرب الباردة. وتقارن أزمة الصواريخ الكوبي بحصار برلين كواحدة من أشد المواجهات خلال الحرب الباردة، وتعتبر هذه الأزمة أقرب أزمة كادت أن تؤدي لقيام الحرب النووية.

[27] معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (LTBT) هي اتفاقية دولية وُقِّعت في ٥ أغسطس ١٩٦٣ في موسكو، تمنع إجراء تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي، أو الفضاء الخارجي أو تحت الماء .هدفت للحد من التلوث الإشعاعي والمخاطر البيئية، وتعهدت الدول الموقعة (أمريكا، السوفييت، بريطانيا) بالامتناع عن تفجيراتها.

عناصر في الاستخبارات CIA[28] مع قيادات عسكرية عليا مع مصالح اقتصادية مرتبطة بالحرب الباردة. لكن، كما نعرف جميعاً، كانت قبضة تلك الجهات المسيطرة أقوى، فلم تخرج الحقيقة إلى النور. إنها السلطة الفعلية مركزة في تحالف مؤسساتي يتجاوز الرئيس نفسه. ففي عام ١٩٧٦ فتح الكونغرس تحقيقاً جديداً عبر لجنة مجلس النواب للاغتيالات، كانت نتائجها إنه من المحتمل وجود مؤامرة في اغتيال كينيدي لكنها لم تستطع تحديد الجهة المسؤولة. لقد كان اغتيال كينيدي نقطة تحول في السياسة الأمريكية وبداية صعود ما يسميه بعض الباحثين "دولة الأمن القومي" بعد الستينات.

اغتيال أولوف بالمه "Olof Palme" ١٩٨٦

كان اغتيال رئيس الوزراء السويدي أولوف بالمه واحداً من أكثر الأحداث السياسية صدمة في تاريخ السويد الحديث، وأثار جدلاً واسعاً حول الأمن والسياسة وتوجهات الدولة السويدية.

في ٢٨ فبراير ١٩٨٦ كان بالمه وزوجته عائدين سيراً على الأقدام من دار السينما في وسط ستوكهولم، عند الساعة ١١:٢١ مساءً أطلق مسلح مجهول النار عليه من الخلف. أصيب بالمه إصابة قاتلة، بينما أصيبت زوجته إصابة طفيفة. كان رئيس الوزراء بدون حراسة شخصية، وهو أمر كان شائعاً في الثقافة السياسية السويدية آنذاك.

استمر التحقيق في القضية أكثر من ٣٤ عاماً، وهو من أكبر التحقيقات الجنائية في أوروبا. وظهرت تفسيرات عديدة، أغلبها تورط أجهزة استخبارات أجنبية تربط الاغتيال بسياسات بالمه الداخلية شديدة اليسارية

[28] وكالة المخابرات المركزية (بالإنجليزية: Central Intelligence Agency) وتعرف اختصاراً بـ "سي آي أي"، (بالإنجليزية: CIA)، وهي الوكالات الرئيسية لجمع الاستخبارات في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة.

بالنسبة إلى الاشتراكية الديمقراطية في بلد أوروبي غربي. كذلك بسبب مواقف بالمه الدولية في الحرب الباردة التي كانت دائماً نحو السلام والدبلوماسية وتخفيف التوتر. فقد عارض حرب فيتنام بشدة، وانتقد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ودعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث - بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - وانتقد سياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معاً. هذه المواقف المستقلة جعلته شخصية مؤثرة في سياسة عدم الانحياز الأوروبية. الأمر الذي ترفضه الإمبريالية العالمية من جهة المبدأ.

في عام ٢٠٢٠ أعلنت النيابة السويدية أن المشتبه به كان قد توفي عام ٢٠٠٠ لذلك أُغلق التحقيق بدون محاكمة.

كانت نتائج عملية "تغيير النظام" هذه سريعة وواضحة. بقي الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي في السلطة فترة بعد الاغتيال لكن تراجع الخط الراديكالي للاشتراكية الديمقراطية الذي مَثّله بالمه. وتبنت السويد سياسات اقتصادية تكيفت مع العولمة الليبرالية في تسعينات القرن. وعلى الصعيد الدولي كانت السويد دولة محايدة ذات سياسة مستقلة تلعب دوراً نشطاً في الدبلوماسية الدولية وحركات السلام فتراجع الخط السياسي المناهض للإمبريالية الذي ارتبط بشخصية بالمه، وأصبحت السويد عضواً في حلف الناتو.

من لم يمت بالسيف مات بغيره

في كتابه "لعبة الشيطان: كيف ساعدت الولايات المتحدة في إطلاق العنان للإسلام الأصولي"[29] يورد الصحفي والباحث الأمريكي روبرت درايفوس

[29] Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam

Robert Dryfuss، مقطعاً واضحاً وموثقاً يتحدث فيه عن خطط غربية لاغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الخمسينات، جاء فيه:

"*... في منتصف الخمسينيات وضعت بريطانيا عدداً لا يُحصى من الخطط لقتل الزعيم المصري... فقد حاولوا رشوة طبيب ناصر لتسميمه... ووضعوا خطة لحقن سم قاتل في بعض أنواع الشوكولاتة المصرية الشائعة التي قد تصل إليه... وصمموا علبة سجائر معدلة تطلق سماً مسموماً... كما حاولوا دسّ حبة سم في قهوته*".

في نفس الفقرة يضيف درايفوس أن هذه الخطط سبقت أو مهدت لأسلوب العمليات السرية التي استخدمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA لاحقاً في محاولات اغتيال فيدل كاسترو في الستينات. ويظهر هذا المقطع في الفصل الذي يناقش الصراع البريطاني - المصري بعد الثورة المصرية والمخاوف الغربية - أي الإمبريالية - من صعود القومية العربية. كما يذكر الكتاب محاولة اغتيال ناصر في حادثة المنشية عام 1954، ويطرح سؤالاً حول ما إذا كانت هناك مؤامرة أوسع وراءها. في هذا الكتاب الوثائقي إلهام الكثير عن العلاقة بين الاستخبارات الغربية والإسلام السياسي وخطط إسقاط ناصر والانقلاب عليه منذ الخمسينات.

تعددت عمليات تغيير الأنظمة (Regime Change) التي قامت بها الولايات المتحدة أو وكالة مخابراتها المركزية منذ ١٩٤٥ حتى اليوم واختلفت بين عمليات سرية للـ "CIA"، أو لانقلاب محلي، أو غزو عسكري مباشر. فإذا تناولنا تلك العمليات حصرياً فسوف يفوق عددها ٦٠ عملية. لذلك فسأكتفي هنا بأهمها، فقط لإنعاش الذاكرة. فالهدف من كراستنا هذه هو توضيح ميكانيزمات Mechanisms الإمبريالية في إدارة أزمتها في مرحلتها الترامبية.

أولاً: مرحلة الحرب الباردة المبكرة ١٩٤٥ – ١٩٦٠

انقلاب إيران ١٩٥٣ كان عملية مشتركة بين CIA + MI6 الذي استهدف نظام الرئيس محمد مصدق، المنتخب ديمقراطياً، لكنه بدأ سياسة وطنية مستقلة فأمم بترول إيران. وأدى إلى إعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة، ليبدأ مرحلة من قمع الشعب الإيراني لم تنته إلا بثورة الشعب على الشاه ليحل محله آية الله الخميني. أما الولايات المتحدة التي أطاعها الشاه طوال فترة حكمه، فقد رفضت حتى إعطاءه لجوءً سياسي على أراضيها، ليستضيفه دكتاتور مصر وقتها.

ثانياً: مرحلة التصعيد في الحرب الباردة ١٩٦٠/١٩٧٥

كان عمري سنوات في القاهرة، التي قد دخلها التلفزيون في نفس العام، عندما هزتني في نشرة الأخبار الأفلام التسجيلية لعملية القبض على الزعيم الوطني باتريس لومومبا، ليحل محله في السلطة المجرم موبوتو. بالنسبة لي كطفل كان انقلاب الكونغو – ١٩٦٠ هو أول مواجهة مع فظاعات السياسة، لكي تبدأ تعتمل في رأسي الصغير مجموعة من الأسئلة، تطاردني وتؤرقني وتتزايد مع السنين، وما زالت إلى يومنا.

في عام ١٩٦٤ أطاحت الولايات المتحدة في انقلاب عسكري بالرئيس البرازيلي جولارت لتأتي بدكتاتورية عسكرية استمرت ٢١ عاماً.

إما في إندونيسيا فقد فشلت المحاولة الأولى للإطاحة بنظام الرئيس سوكارنو عام ١٩٥٧ بدعم تمرد مسلح استمر حتى ١٩٥٨. ثم عاودت المحاولة عام ١٩٦٥ عن طريق انقلاب الجيش بقيادة سوهارتو أوصله إلى السلطة بعد مجازر واسعة شديدة البشاعة.

اضطرت الولايات المتحدة إلى "تغيير نظام" سوكارنو ليس فقط لأنه قاد بلده بسياسة مستقلة للتنمية والتحديث، لكن - وهذا هو الأخطر - كان عضواً فاعلاً منذ البداية في إنشاء حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، التي عرفت في التاريخ باسم باندونج، المدينة الإندونيسية التي استضافت أول مؤتمر لتأسيس الحركة عام ١٩٥٥. بالإضافة إلى سوكارنو، رئيس الدولة المضيفة، ضمت قيادات هذه الحركة زعماء آخرين من دول العالم الثالث مثل تيتو ونهرو وشو وين لاي وأخيراً وليس آخراً جمال عبد الناصر[30].

في عام ١٩٦٧ جاء انقلاب الكولونيلات في اليونان بدعم مباشر من الولايات المتحدة لتحكم اليونان دكتاتورية عسكرية مطلقة حتى عام ١٩٧٤.

في سبتمبر عام ١٩٧٣ وتحت المتابعة المباشرة من مستشار الأمن القومي حينها هنري كيسنجر أطاحت الولايات المتحدة بالرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور أيبندي Salvador Allende، لتضع مكانه في السلطة الجنرال المجرم أوجستو بينوشيه.

ثالثاً: تدخلات الحرب الباردة المتأخرة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

عقد كامل من التاريخ ١٩٧٩ – ١٩٨٩ كان زمن الحروب المستمرة "لتغيير النظام" في أفغانستان. كان ذلك النظام مدعوماً سوفيتياً وكانت تهمته أنه اشتراكي، وهذا لو تعلمون هو الكفر والإلحاد بعينه. فبدأت علانية حركة استجلاب وتمويل وتسليح وتدريب "مجاهدين" في سبيل الله من كل بلدان العالم الاسلامي تقريباً، لاسيما مصر. إلى إن سقط النظام؛ لكن

30 هناك تفصيل لهذه المرحلة الهامة في التاريخ في كراسة التحالف رقم ٢٠ "الترامبية".

جيوش المجاهدين بقيت وتفاقمت أخطارها ومازلت حتى يومنا. أما تاريخ أفغانستان فيجب أن تفرد له كراسة خاصة.

في ١٩٨٣ حدث غزو عسكري أمريكي لتغيير نظام الحكومة اليسارية في جرينادا.

وفي ١٩٨٩ تم خلع الرئيس مانويل نورييغا وتنصيب حكومة موالية. وكان الحاكم الفعلي لبنما منذ ١٩٨٣، وله علاقة طويلة مع وكالة المخابرات الأمريكية. ومع ذلك، تم خلعه في الغزو الأمريكي لبنما.

رابعاً: ما بعد الحرب الباردة (١٩٩٠ – ٢٠١٠)

في ١٩ مارس عام ٢٠٠٣ كان الغزو الأمريكي للعراق بهدف معلن وهو "تغيير النظام". .....أما هذا الفصل الحزين من التاريخ العربي فعلينا أن نفرد له كراسة خاصة على الأقل.

خامساً: القرن ٢١ (٢٠١١ – حتى اليوم)

في عام ٢٠١١ تدخل الناتو في ليبيا بهدف معلن هو حماية المدنيين من بطش القذافي، وهدف حقيقي هو "تغيير النظام ."

في ٢٠١٤ تدخل مباشر في أوكرانيا "لتغيير النظام" لإسقاط حكومة فيكتور يانوكوفيتش. ولهذه أيضاً كراسة خاصة.

تشير بعض الدراسات إلى إن هناك ٦٤ عملية سرية بين ١٩٤٧ و١٩٨٩ فقط. وبالتالي فإن العدد الإجمالي منذ الحرب العالمية الثانية قد يصل إلى

أكثر من ٨٠ محاولة تغيير نظام. يقول المثل العربي "تعددت الأسباب والموت واحد". أي مهما اختلفت وسائل أو ظروف عمليات تغيير النظام Regime Change فإنها تشترك في شيء واحد أساسي، ألا وهو رفض "استقلال النظم"، مهما كانت طبيعتها. فبين انقلاب عسكري مدعوم استخباراتياً أو تدخل انتخابي سري أو تمويل تمرد مسلح أو غزو عسكري مباشر أو حتى ما أطلق عليه حديثاً ثورات ملونة مثل ما حدث في أوكرانيا ٢٠١٤، تعتبر كلها صوراً لحرب الإمبريالية على شعوب العالم أجمع، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، في نزاعها المستمر لإدارة الأزمة الهيكلية للرأسمالية البالية، التي اضطرت إلى خلع "برقع الخشى" في مرحلتها الترامبية.

مقارنة مطلوبة

بالرغم من أن أمثلة تغيير النظام كثيرة ومختلفة في ظروفها التاريخية الجيو- استراتيجية، ألا أن دافعها الأساسي كما ذكرت هو استقلال الدول، التي لا تنصاع لهيمنة الإمبريالية، أو لا تنصاع بما يكفي. أود هنا الإشارة إلى عمليتين هما الأقرب لنا، سكان هذه المنطقة من العالم المسماة الشرق الأوسط[31]. انهما عمليتا تغيير النظام في مصر من نظام عبد الناصر إلى نظام السادات، وعملية تغيير النظام في إيران، التي مازالت تجري أحداثها أمام أعين العالم في أثناء كتابة هذه السطور. وبناءً عليه فنتائجها لازلت مفتوحة.

[31] تلك هي التسمية الاستعمارية المنطلقة من المركزية الأوروبية. وعليه تصبح الصين مثلاً الشرق الأقصى وغرب آسيا "الشرق الأوسط Middle East"، أو "الشرق الأدنى Near East". مصطلح جيوسياسي يشير عمومًا إلى منطقة بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية والأناضول (بما في ذلك تركيا الحديثة وقبرص) ومصر وإيران والعراق.

الشيء المشترك بين النظامين المستهدفين هو أولاً الاستقلال، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم. ففي بلدان العالم الثالث قد تختلف هذه البرجوازيات عن بعضها في الرداء الذي ترتديه، قومياً كان أو إسلامياً أو أي رداء آخر. هذا لا يغير من طبيعتها الطبقية. البرجوازية هي الطبقة الحاكمة في البلدين، بكل ما لها وما عليها. ما لها هو رغبتها في انتزاع حقها في سوقها الوطني من براثن الإمبريالية، حقها في نزح فائض القيمة المحلي لإعادة استثماره وطنياً. أما ما عليها فهو - للأسف لأن تلك هي طبيعة البرجوازية - أنها نظم لم تكن ديمقراطية، بل حتى في بعض الأحيان أكثر قمعية من النظم المطيعة والمندمجة تحت جناح الإمبريالية. أينعم، كان الصراع بين هذين النظامين ضد الإمبريالية حقيقياً، لكنه لم يغنها عن صراعها ضد طبقاتها العاملة ذاتها.

بدأت عمليات تغيير النظام في مصر منذ وقع عبد الناصر معاهدة الجلاء مع بريطانيا في ١٨ يونيو ١٩٥٤. هذه الاتفاقية التاريخية التي قضت بخروج آخر جندي بريطاني من مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦. فكانت مؤامرة العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) في أكتوبر من نفس العام. التي فشلت بسبب موازين القوى الجيو - استراتيجية في حينها، عندما وقفت القوتان الأعظم، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ضد هذه العملية، فكانت تلك هي نهاية عصر الامبراطوريات القديمة (بريطانيا وفرنسا) وتسليم راية الإمبريالية العالمية للقيادة الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم تلتها حرب الأيام الست عام ١٩٦٧ التي منيت فيها مصر - أو بالأحرى نظام عبد الناصر - بهزيمة ماحقة. لكن بالرغم من أن القطاع الوطني من البرجوازية الحاكمة في نظام عبد الناصر جمع ما تبقى من قوة وقرر المقاومة وتحرير كامل الأرض المحتلة وإزالة كل آثار "النكسة"، إلا أن القطاع غير الوطني من نفس البرجوازية قد بدأ يتبلور ويحتل مواقع

الهجوم عندما تأتي اللحظة المناسبة. ثم جاءت هذه اللحظة مع وفاة عبد الناصر ووصول السادات إلى سودة السلطة، ليصبح فرعون مصر الجديد، ويبدأ عملية تغيير النظام. فقد غير نظام عبد الناصر ١٨٠° واستطاع خلال فترة حكمه القصيرة تحويل مصر من دولة مستقلة إلى دولة تابعة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

إن ما حدث ويحدث في إيران شديد الشبه بما حدث في مصر. بالتأكيد لن تستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل إنجاز عملية تغيير النظام في إيران بهذه الحرب المجنونة؛ لكن بعد أن تسكت أصوات المدافع والصواريخ سوف تبدأ الصراعات الداخلية في المجتمع الإيراني تعتمل. الصراع بين قطاعات البرجوازية الحاكمة وبعضها من ناحية، وصراع البرجوازية بقطاعاتها المختلفة والطبقات العاملة من ناحية أخرى. نتائج هذه الصراعات هي التي سوف تحدد مصير الدولة في إيران في السنين القادمة.

هل سوف يستمر نفس قطاع البرجوازية الحاكم حالياً وتستمر معه سياسة الاستقلال ومجابهة الإمبريالية والحفاظ على السيادة؟
أم - كما حدث في مصر - سوف ينتصر قطاع البرجوازية الذي يرى مصالحه في التسليم بحق الولايات المتحدة في الهيمنة الكاملة وقيادة العالم وحق إسرائيل في الهيمنة الكاملة وقيادة الشرق الأوسط، أبعد حتى من وعد الإله يهوا لهم في العهد القديم "من النيل إلى الفرات"؟
أم سوف تنتصر حركة يسارية تضم غالبية الشعب الإيراني لتحرره من البرجوازية بقطاعاتها المتناحرة؟
وحيث أنني لست من المرضى بالتفاؤل العبيط، أرى أن السيناريو الثالث هذا سوف يأتي آجلاً أو عاجلاً، لكنه بالتأكيد آجلاً أكثر بكثير من عاجلاً.

ختاماً لهذه الكراسة لا أجد أفضل من بعض مقتطفات من آخر ما كتب رفيقنا الراحل الكبير في هذا الموضوع قبل عقد من الزمان:

„ ...هذا زمن «خريف الرأسماليّة»، دون أن يكون معزّزاً بظهور «ربيع الشعوب» وبأفق اشتراكيّ. لا يجب أن نقع في وهم إمكان إجراء إصلاحات تقدميّة رئيسة في صلب الرأسماليّة، إذ لا يوجد بديل عدا ذلك الذي يُمكّن من تجديد اليسار الجذريّ الأمميّ القادر على تحقيق - وليس فقط تصوّر - إنجازات اشتراكيّة. يجب الخروج من الرأسماليّة المتأزمة هيكليّاً وليس السعي إلى الخروج من هذه الأزمة الرأسماليّة. منذ ثلاثة عقود، يتميّز النظام القائم بالتمركز المفرط للسلطة في جميع أبعادها، المحليّة والعالميّة، الاقتصاديّة، السياسيّة والعسكريّة، الاجتماعيّة والثقافيّة. حولت - بضعة آلاف من الشركات العملاقة وبعض المئات من المؤسسات الماليّة، المرتبطة بتحالفات احتكاريّة - أنظمة الإنتاج الوطنيّة والمعولمة إلى مجرد مقاولين من الباطن عاملين لحسابها.

بذلك، صارت الأوليجاركيات[32] الماليّة تستأثر بجزء متنامٍ من إنتاج العمل الذي بات ريعاً لصالحها الخاصّ. بعد تدجينها للأحزاب السياسيّة التقليديّة الكبرى من «اليمين» و«اليسار»، والنقابات ومنظمات ما يسمى المجتمع المدنيّ، صارت الأوليجاركيات تحظى بسلطة سياسيّة مطلقة، وصار كهنة الإعلام الخاضع لها يختلقون التضليل الإعلامي الضروري لجعل الرأي العام غير مسيّس. دمرت

[32] حكم الأقلية أو الأوليجاركية أو الأوليجارشية (بالإنجليزية: Oligarchy) هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.

الأوليجاركيات التعدديّة الحزبيّة وشيّدت في مكانها ما يشبه نظام الحزب الواحد، وهو حزب رأس المال الاحتكاريّ، وفقدت الديمقراطيّة التمثيليّة شرعيّتها بإفراغها من معناها. يستجيب نظام الرأسماليّة المتأخرة هذا، المغلق بشكل كامل، لمعايير «الشموليّة» التي تبقى حتى الآن «ناعمة»، لكنّها مستعدة دائماً إلى العودة للعنف الشديد ما إن يبادر ضحاياها - أغلبيّة العمال والشعوب - إلى الثورة.

يجب تقييم التحوّلات المتعددة، المرتبطة بما يسمى مسار «التحديث»، على ضوء التطوّر الكبير الذي تناولناه في الأسطر السابقة. توجد أيضاً تحديات بيئيّة كبرى (خاصّة مسألة التغيّر المناخيّ) لا تحمل الرأسماليّة أيّة إجابة عنها (ولا يعد اتفاق باريس إلّا ذرّ رمادٍ في أعين الجماهير الساذجة)، وإنجازات علميّة وتكنولوجيّة (معلوماتيّة من بين أشياء أخرى) صارت خاضعة على نحو مشدّد لمتطلبات الرّيع الماليّ الذي يجب أن توفّره للاحتكارات... تبدو سلطة أوليجاركيات الإمبريالية المعاصرة أبديّة، في دول الثالوث وكذلك على النطاق العالميّ (نهاية التاريخ).

مع ذلك، فإن هذا النظام لن يدوم لعدد من الأسباب:

١ - يُصوّر النظام الرأسماليّ المعاصر بأنّه «منفتح» على النقد والإصلاح، وأنّه خلاّق ومرن. وقد بدأت بعض الأصوات بادعاء وضع نهاية لمفاسد نظامه الماليّ المنفلت وسياسة التقشّف الدائم المصاحبة له، وبالتالي «إنقاذ الرأسماليّة»، لكن تبقى تلك الدعوات بلا صدى: السياسات الجارية تخدم

مصالح أوليجاركيات دول الثالوث - الوحيدة المهمّة - وهي تضمن النموّ الدائم لثرواتها، رغم الركود الاقتصاديّ الذي يعاني منه الثالوث نفسه.

٢- يشكّل النظام الفرعيّ الأوروبي جزءاً لا يتجزأ من العولمة الإمبريالية، وهو مصمّم بروح رجعية، مُعاديةٍ للاشتراكيّة، مؤيدةٍ للإمبرياليّة، وخاضعةٍ للإدارة العسكريّة الأمريكيّة. تمارس ألمانيا هيمنة داخل ذلك النظام الفرعيّ، خاصّة ضمن إطار منطقة اليورو وأوروبا الغربيّة الملحقة بالولايات المتحدة، على غرار أمريكا اللاتينية. تخدم «أوروبا الألمانيّة» المصالح القوميّة للأوليجاركيات الجرمانيّة، التي يُعبّر عنها بغطرسة شاهدناها خلال الأزمة اليونانيّة[33]. أوروبا هذه لن تدوم وقد بدأ انهيارها بالفعل.

٣- يتناقض ركود النموّ في دول الثالوث مع تسارعه في مناطق من الجنوب استطاعت الإفادة من العولمة. لقد استنتجنا سريعاً: أنّ الرأسماليّة ما زالت حيّة، لكنّ مركز جاذبيتها بصدد الانتقال من دول الغرب الأطلسيّ إلى الجنوب الكبير، خاصّة الآسيويّ. وفي الواقع، يجب الالتفات إلى اتخاذ العوائق أمام هذه الحركة التاريخيّة التصحيحيّة طابعاً أكثر عنفاً – من ذلك

[33] أزمة الدين الحكومي اليوناني هي أزمة مالية عصفت بالاقتصاد اليوناني في أبريل ٢٠١٠ حينما طلبت الحكومة اليونانية من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد وكانت معدلات الفائدة على السندات اليونانية قد ارتفعت إلى معدلات عالية نتيجة مخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها لاسيما مع ارتفاع معدل عجز الموازنة وتصاعد حجم الدين العام. وانتهت الأزمة بإخضاع الاقتصاد والدولة في اليونان لسيطرة الاحتكارات الأوروبية - لاسيما الألمانية - والإستيلاء على مقدرات الدولة لإسقاط نظام سيريزا اليساري. فأضحت اليونان وإلى يمنى وكأنها مستعمرة أوروبية.

استخدام أداة الاعتداءات العسكريّة، إذ لا يمكن أن تسمح القوى الإمبريالية لبلد طرفيّ مهما كان - كبيراً أو صغيراً - أن يتحرّر من هيمنتها.

٤- يجب الخروج من الرأسماليّة المتأزمة هيكليًّا وليس السعي إلى الخروج من هذه الأزمة الرأسماليّة. توجد فرضيّة أولى تنفي وجود عاملٍ قادرٍ على التأثير في ارتباط شعوب الثالوث بخياره الإمبريالي، خاصّة في أوروبا. ما يزال ضحايا النظام قابعين في عجزهم عن تصوّر الخروج عن سبيل «المشروع الأوروبيّ»، ويمثّل تفكيك ذلك المشروع شرطاً مسبقاً لإعادة بنائه لاحقاً بنظرة مختلفة. وتشهد تجارب سيريزا[34] ΣΥΡΙΖΑ وبوديموس[35] Podemos ولافرانس أنسوميز La France Insoumise[36] ، وتردد حزب اليسار الألمانيّ[37] Die Linke، على حجم التحديَ وتعقّده...

لا يوجد بديل، في أوروبا وخارجها، غير وضع برامج قوميّة شعبيّة وديمقراطيّة (ليست برجوازيّة، بل معادية للبرجوازيّة)، تبدأ في الانفكاك عن العولمة الإمبريالية. يجب تفكيك المركزة المفرطة

[34] هو ائتلاف بين عدد من الأحزاب اليسارية في اليونان. يرأسها حاليًا أليكسيس تسيبراس، رئيس ائتلاف الحركات اليسارية والإيكولوجية أكبر أحزاب الائتلاف، وتأتي الحركة الشيوعية اليونانية في المرتبة الثانية بين أحزاب الائتلاف. منذ الانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٥ يناير ٢٠١٥، أصبح الحزب الأكثر تمثيلًا في برلمان اليونان.

[35] هي تنسيقية تعمل ببرنامج اليسار الاجتماعي ضد الفساد السياسي والاقتصادي في إسبانيا، وأصبحت حزبا سياسيا في يناير سنة ٢٠١٤.

[36] فهي حزب سياسي فرنسي يساري راديكالي أسسه "جان لوك ميلينشون" عام ٢٠١٦، يتبنى أفكاراً اشتراكية، بيئية، ومناهضة للعولمة النيوليبرالية، ويهدف لإعادة هيكلة الجمهورية الفرنسية.

[37] أحدث الأحزاب داخل البرلمان الألماني، فقد جاء تأسيسه في يوليو ٢٠٠٧ نتيجة لاندماج حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS) وحزب العمل والعدالة الاجتماعية ـ البديل (WASG) ليكون خياراً بديلاً وانطلاقة سياسية جديدة.

للثروة والسلطة المرتبطة بالنظام القائم. الخيار الأكثر احتمالاً ضمن هذه الفرضيّة هو «إعادة إحياء» على غرار ما حصل في القرن العشرين: إحراز إنجازات في بعض أطراف النظام فقط. لكن يجب أن نعلم أن تلك الإنجازات ستكون هشّة مثل ما كانت في الماضي، وأن نعلم للسبب ذاته أنّ الحروب الدائمة التي خاضتها المراكز ضدّها تعود في جزءٍ كبيرٍ منها إلى محدوديّتها وانحرافاتها. على العكس من ذلك، تفتح فرضيّة تقدّم أفق أمميّة العمال والشعوب السبل أمام تطوّرات أخرى، ضروريّة وممكنة. ترتبط أولى تلك السبل بـ«انهيار الحضارة»، حيث تقتضي ألّا يتحكّم أحد في التطوّرات، بل تسلك طريقها فقط بدافع «الضرورة». في حقبتنا هذه، يجب الأخذ في الاعتبار القدرة التدميريّة التي تملكها القوى الإمبريالية (التدمير البيئيّ والعسكريّ)، ما يجعل، كما حذّر ماركس في زمنه، التهديد بتدمير المعارك لجميع المعسكرات المتنازعة حقيقيّاً. على عكس ذلك، تتطلب السبيل الثانية تدخلاً واضحاً ومنظماً لجبهة العمال والشعوب الأمميّة.

يجب أن يكون تأسيس أمميّة جديدة للعمال والشعوب الهدف الرئيس لخيرة المناضلين المقتنعين بالطابع الكريه وانعدام مستقبل النظام الرأسماليّ الإمبريالي القائم. المسؤوليّة ثقيلة وتتطلب المهمّة أعواماً لتعطي نتائج ملموسة. من جانبي، أتقدّم بالمقترحات التالية:

١ - استهداف خلق منظّمة (الأمميّة الجديدة[38]) وليس مجرّد «حركة»، ويقتضي ذلك أن نذهب أبعد من تصوّر وضع

[38] رجاء الرجوع إلى كراسة التحالف "الأممية ٢"

منتدى نقاشات. ويقتضي ذلك أيضاً مراعاة أوجه القصور المرتبطة بفكرة ما يسمى «حركات» أفقيّة، التي ما زالت سائدة، والمعادية للمنظمات المسماة عموديّة بحجّة أنّها مضادة للديمقراطيّة بطبعها. تولد المنظمة من النشاط الذي يفرز بنفسه دوائر «مسيّرة». قد تطمح الأخيرة إلى الهيمنة، أو حتى التلاعب بالحركات؛ لكن يمكن أن نحتمي من ذلك الخطر عبر وضع قوانين مناسبة. وهذا مطروح للنقاش.

٢- يجب دراسة التجارب التاريخيّة للأمميات العماليّة بجديّة[39]، حتى وإن كنا نعتقد أنّها شيء من الماضي، ليس من أجل «اختيار» نموذج من بينها، بل لخلق الشكل الأكثر مناسبة للشروط المعاصرة.

٣- يجب توجيه الدعوة لعدد محترم من الأحزاب والمنظمات المناضلة، ويجب تأسيس هيئة إشراف أوليّة بسرعة لبدء تنفيذ المشروع.".

لا أستطيع أن أقول عنها "نبوءة" لأنه لم يكن نبياً. لكنه الفهم العميق للنظرية معجوناً بعلم موسوعي في التاريخ والثقافة مضافاً إلى ذلك تخصصه في علم الاقتصاد. لقد كان سمير أمين النموذج الأرقى للمثقف العضوي.

[39] رجاء الرجوع إلى كراسة التحالف "الأممية."

الفهرس

استراتيجية ترامب الدفاعية من واقع التصريحات الأمريكية	6
ماذا تعني الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية؟	11
أزمة ١٨٧٣ وبداية الكساد الطويل ١٨٧٣ – ١٨٩٦	13
التحول إلى الإمبريالية ١٨٨٠ – ١٩١٤	13
الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨	14
الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩	14
الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥	16
حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية	17
إنهاء حقبة ما بعد الحرب من ١٩٧٥ - ١٩٩٠	18
قمة رامبوييه	19
مرحلة الليبرالية "الجديدة" ١٩٩٠ وحتى الترامبية	21
أزمة ٢٠٠٨	22
الترامبية	24
حول الصين	25
تغيير النظام Regime Change	30
هجوم الإمبريالية على سيادة الجنوب العالمي	30
نظرية التبعية	35
تفسير مفكري التبعية للانقلابات وتغيير الأنظمة	35
تفسير تطور التخلف	36
تفسير سمير أمين "المركز والأطراف وفك الارتباط"	36
انعكاس هذا النمط الإمبريالي على العالم العربي	38
كلمة الربع	40
عودة إلى تغيير النظام	43
أول تغيير نظام بعد الحرب	46
اغتيال أولوف بالمه "Olof Palme" ١٩٨٦	47
من لم يمت بالسيف مات بغيره	48
مقارنة مطلوبة	53
ختاماً	56

العالم يتغير بانقلابات غريبة ومتسارعة...

تطاردنا الأخبار والتحليلات من أطراف عديدة ومتضاربة...

أين البوصلة؟!

توّهت كراسة الترامبية الأولى إلى أن "ترامب" ما هو إلا انعكاس لمرحلة جديدة من مراحل أفول الرأسمالية العالمية. محطة جديدة في الطريق الطويل للتخلص من الرأسمالية المأزومة.

وليس الخروج من أزمة الرأسمالية.

هنا، تحاول كراسة الترامبية الثانية تتبع هذا المسار للوصول إلى المحطة القادمة...

ماذا بعد؟